وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة

قسم التاريخ

دور القناصل الأوروبيون في العلاقات المغاربية الأوروبية

(تونس – المغرب الأقصى) أنموذجا

1881م – 1912م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تاريخ

تخصص: المغرب العربي المعاصر

إعداد الطلبة:

- مسعودة كعبوش
- فريحة بن حمزة

إشراف الأستاذ:

د/ محمد عطية

الموسم الجامعي: 2021م – 2022م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية والحضارة

قسم التاريخ

دور القناصل الأوروبيون في العلاقات المغاربية الأوروبية

(تونس – المغرب الأقصى) أنموذجا

1881م – 1912م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تاريخ

تخصص: المغرب العربي المعاصر

إعداد الطلبة:

– مسعودة كعبوش

– فريحة بن حمزة

إشراف الأستاذ:

د/ محمد عطية

الموسم الجامعي: 2021م – 2022م

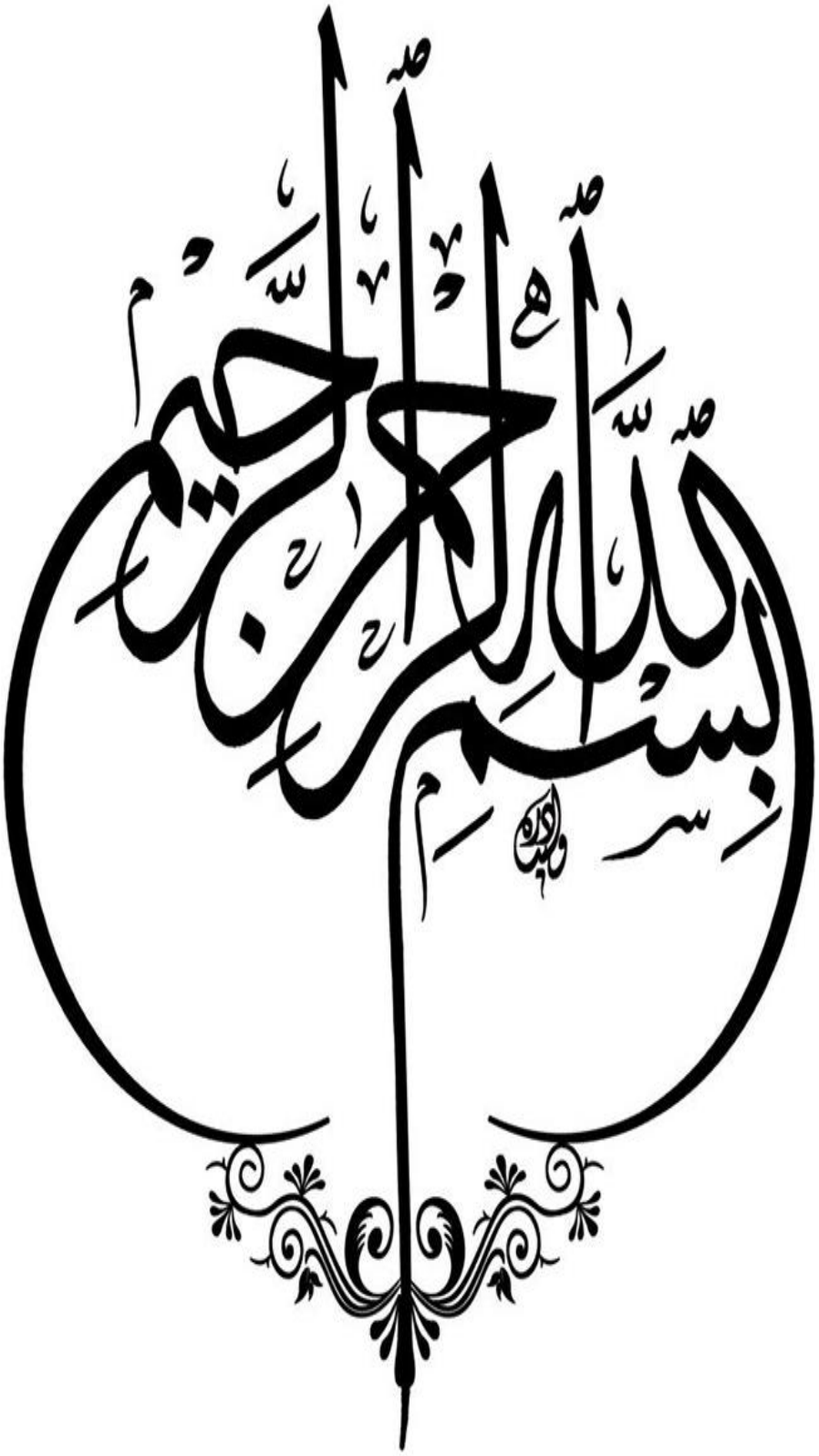
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى الذي حملتني وهنا على وهن وكانت سببا لوجودي في هذه الحياة، إلى التي كانت لي ينبوع حنان وأحسنت تربيتي إليك "أمي"...

إلى الذي أحرق نفسه ليضيء درب حياتي ودراستي، ولولاه لما وصلت إلى هذه الدرجة، إلى الذي علمني معنى القوة والشجاعة إليك "أبي"...

إلى من علمني لذة النجاح ومتعته...إلى من لم تمنحه الحياة عمرا طويلا... إلى روح لطالما أردتها بجانبي في هذه اللحظة أستاذي الغالي "بلقاسم بحطيطة" رحمه الله...وإلى استاذي ابراهيم بن مويزة اطال الله في عمره وحفظه

إلى من إفتقدتها في مواجهة الصعاب ولم تمهلهما الدنيا لأرتوي من عطفهما أمي الثانية "خالتي نخلة" وصدقت دربي وقطعة من قلبي صديقتي الغالية "خديجة بن صغير" رحمهما الله تعالى

إلى إعز إمرأتين كانتا سببا وجودنا ودعما لصمودنا، إلى من كان دعاؤهما حجابا غشيا ورضاهما سرا لنا، إلى الحضن الدافئ الوافي والحنان الشافي إلى من كانتا ومازالتا منبع سرنا ورضانا وحبورنا إلى الغاليتين جدتاي الحبيبات حفظهما الله وأطال في عمرهما الحاجة "ستي" والحاجة " مباركة".

إلى أعز ما أملك إلى من معهم تبدأ أول ذكرياتنا اخوتي توأم روحي وأخص أخي الصغير "معمر" الغالي عنقود البيت وإلى أختي العزيزة وزوجها وأولادها "بهاء الدين وإسحاق"

إلى الشجرة التي تظل عائلتي "أخوالي وخالاتي" و"أعمامي وعماتي" وإلى أولادهم.

الى من عرفت معهم معنى الاخوه والصداقة الى رفقاء في درب الحياة صديقاتي الغاليات والى اصدقائي الذين تقاسمت مهم اسرار وافراح الحياة اهديكم ثمرة مجهودي هاته شكرا على دعمكم متواصل لي وبأخص فريحة...ديدة ... اكرام.

الى كل زملائي وزملاتي في دفعة المغرب العربي المعاصر

.

مسعودة

الإهداء:

"فرحين بما آتاهم الله من فضله وكان فضل الله عليك عظيما ولقد ممنا عليك مرة أخرى "

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

"وقل ربي إرحمهما كما ربياني صغيرا" أرنا نجسد عند أقدامهم لولا أن السجود لغير الله حرام.

يزيدني فخرا وإعتزازا أن أهدي لهم:

عملي الذين لن أنسى لهم جهودهم وتضحياتهم مادمت ألفظ أنفاس الحياة.

إلى العيون التي لا تمل من السهر ولا تمل من الدعاء إلى نبع الحنان عرفانا لها بالفضل الجميل... "أمي الحنونة".

إلى كل من كلله الله بالهيبة والوقار ...إلى من علمني العطاء بدون إنتظار ...إلى الذي بذل عمره وماله في سبيل تعليمي وتربيتي... إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار..."أبي الغالي".

إلى إخواني ... محبتنا ووفاء أنتم سندي وحزام ضهري وكياني وفلذات كبدي.

إلى أخواتي وحبيباتي ومصدر سعادتي والقريبين من قلبي والداعمين والمساندين في كل شيء وأولادهم ...دمتم لي.

إلى من إنفطر قلبي حزنا لفقدانهم أجدادي وإلى صديقتي "خديجة"وأستاذي "بلقاسم بحطيطة" رحمهم الله وطيب ثراهم وجعل روحهم في العليين أمين.

إلى صديقاتي لمن يقدرون معنى الصداقة الحقيقية ويحترمونها وإلى من عرفتني بهم الأيام وكانوا مثل أخواتي وإلى كل من عرفتني بهم الجامعة.

إلى الذي علمني القراءة والكتابة على اللوح بالطبشور وإلى كل الأساتذة الأفاضل الذين قضيت معهم أعوام في مسيرتي الدراسية وفي رحاب الجامعة باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد، وكل من ساعدني في كتابة هذه المذكرة.

أهدي هذا العمل المتواضع راجية من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح.

"فريحة"

الشكر والتقدير:

أول من يشكر ويحمد أناء وأطراف النهار، هو العلي القهار الأول والآخر والظاهر والباطن الذي أغرقنا بنعمه التي لاتحصى وأغرق علينا برزقه الذي لايفنى وأنار دروبنا، فله جزيل الحمد والثناء العظيم هو الذي أنعم علينا إذ أرسل فينا عبده ورسوله محمد إبن عبد الله (صلى الله عليه وسلم) أرسله بقرآنه المبين، فعلمنا ما لم نعلم، وحثنا على طلب العلم أينما وجد.

فله الحمد كله والشكر كله أن وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا في هذا العمل المتواضع.

والشكر الموصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه من أول مراحل الدراسية حتى هذه اللحظة، وكل التقدير والشكر إلى الدكتور والمشرف "محمد عطية" الذي لم يبخل علينا بعلمه ونصائحه وإرشاداته وتوجيهاته السديدة في هذا البحث.

والشكر موصول إلى أستاذنا "بن زيد طيب" وإلى صديقتنا "إكرام حشاني" الذي ساعدتنا في هذا البحث، وكل من مد يد العون من قريب أو بعيد وكل أساتذة قسم التاريخ بجامعة عمار ثليجي.

المختصرات الواردة في البحث:

باللغة العربية:

تح: تحقيق

تق: تقديم

تر: ترجمة

ج: جزء

ص: صفحة

د.م.ن: دون مكان نشر

د.ط: دون طبعة

د.ت: دون تاريخ

ص ص: صفحات متتابعة

باللغة الفرنسية:

P : page

P p :pages continues

مقدمة

مقدمة:

يعتبر التنافس حول مناطق النفوذ الواقعة شمال القارة الإفريقية وبتحديد دول المغرب العربي وبالأخص تونس والمغرب الأقصى وهذا لموقعهم الجيوإستراتيجي المطل على البحر الأبيض المتوسط من خلال تحقيق مصالحهم، فمنذ إحتلال فرنسا للجزائر1830م، بدأت تتطلع لإحتلال تونس كخطوة موالية في مشروعها الإستعماري، ومع بداية صدور عهد الأمان 1857م الذي فتح المجال لتدخل الأجنبي فصارت تونس مجالا حيويا لإمتيازات والمعاهدات التي كانت بمثابة وسيلة التي ساعدت على التواجد الأوروبي فيها وحماية رعاياهم، وقد أصبحت محل إهتمام وأطماع دول أوروبا الغربية الإستعمارية، من حيث الموقع والثروات فكان هناك تنافس لظفر بها، خلص الصراع الى فرض فرنسا حمايتها عليها بمعاهدة باردو 1881م، وأما المغرب الأقصى دخل حيز الأطماع والمنافسات الدول الأوروبة وهذا الإستعمار لم يكن وليد الصدفة وإنما نابع من تخطيط وتدبير مسبق ومحكم من طرف القوة الإستعمارية، وعمدت كل هذه الدول للتقرب من المغرب الأقصى عن طريق المعاهدات والإتفاقيات التي أعطت لرعايا الدول الأجنبية الكثير من الإمتيازات ثم تحولت بسبب ضعف السلطة في المغرب، وصلت هذه الدول الى التطاول على أجهزة الحكم في المغرب وإهانة المواطن المغربي وإذلاله فوق أرضه.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة في دور القناصل في العلاقات الأوروبية المغاربية عامة وتونس والمغرب الأقصى خاصة لكونها تكشف خبايا مهمة في الدور الذي لعبه القناصل في شمال القارة الإفريقية طامعة في تحقيق مصالحهم وإستلاء على ثرواتهم خلال الفترة الممتدة من 1881م- 1912م، وكان لهم أثر فعال في بسط نفوذهم والحصول رعياهم على إمتيازات.

دوافع إختيار الموضوع:

توفرت عدة عوامل دفعتنا لإختيار الموضوع وتفصيل في دراسته عن غيره من المواضيع وهي كالتالي:

العوامل الذاتية:

إنطلاقا من رغبتنا المتمثلة في المزيد من الإطلاع على تاريخ العالم المعاصر وخاصة رغبتنا في الإطلاع على تاريخ تونس والمغرب الإقصى وكانت موفقتنا المباشرة على الموضوع الذي إقترحه علينا الأستاذ المشرف.

الرغبة في تناول الموضوع الذي لم تتناوله المذكرات السابقة في حدود مانعلم على الأقل في مستوى جامعتنا.

العوامل الموضوعية:

محاولة تسليط الضوء على مدى رغبة الدول الأوروبية في تثبيت أقدامها في تونس والمغرب الأقصى وإبراز أهمية الموقع الإستراتيجي الذي لعب دورا هاما في فتح شهية الدول الأجنبية.

معرفة طبيعة التنافس الأوروبي والإمتيازات التي إنتهجتها هاته الدول في كل من تونس والمغرب الأقصى.

إن البحث في هذا الموضوع يعطي فرصة سانحة للإطلاع على مجريات الأحداث في تونس والمغرب الأقصى خلال القرن التاسع عشر ميلادي.

حدود الدراسة:

الإطار الزماني: ينحصر موضوعنا في الفترة الممتدة من 1881م – 1912م حيث تمثلت هذه المرحلة ماقبل الحماية الفرنسية على كل من تونس والمغرب وهي المرحلة التي غلب عليها التنافس الشديد بين الدول الأوروبية بهدف تقوية نفوذهم من خلال سياسات معينة إتبعتها كل دول لتسهيل عليها تحقيق أطماعها في المنطقة.

الإطار المكاني: ينحصر الإطار المكاني لموضوع دراستنا في تونس والمغرب الأقصى بإعتبارهم إحدى دول شمال إفريقيا التي تعرضت إلى الإحتلال الأوروبي.

أهداف الدراسة:

- ✓ الوقوف على دور القناصل في العلاقات الأوروبية المغاربية.
- ✓ السعي من أجل إظهار أهم ملامح التنافس الأوروبي حول تونس والمغرب الأقصى.
- ✓ مساهمة إثراء الدراسة حول تونس والمغرب قبل الحماية.
- ✓ توضيح سياسة فرنسا التي تهدف إلى التخلص من الدول الأوروبية من أجل إنفرادها في السيطرة على حوض البحر الأبيض المتوسط.

الإشكالية:

لمحاولة معرفة دول القناصل في العلاقات الأوروبية المغاربية قمنا بدراسة الموضوع من خلال الإشكالية:

إلى أي مدى أثر القناصل الأوروبيون في العلاقات الأوروبية المغاربية؟

وللإجابة عن هذا التساؤل محل البحث والدراسة، طرحنا مجموعة من التساؤولات الفرعية التي تتمثل فيما يلي:

- ✓ كيف ساهمت الإمتيازات الاقتصادية في زيادة النفوذ الأوروبي في تونس؟
- ✓ هل كان لتأزم الأوضاع الداخلية في تونس الدور في التغلغل الأوروبي؟
- ✓ فيما تتمثل أهم إرهاصات التنافس الأوروبي حول المغرب الأقصى؟
- ✓ كيف تطورت الإمتيازات وبدأت تأخذ أبعادا خطيرة إنتهت بوقوع المغرب تحت الحماية الأجنبية؟

المنهج المعتمد:

تختلف المناهج المتبعة حسب طبيعية وإشكالية كل دراسة، وفيما يتعلق بدراستنا وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، فقد تعمدنا المزج بين المنهج التحليلي: وذلك من خلال الوقوف على الكثير من الخبايا الدفينة للدول الأوروبية إتجاه تونس والمغرب الأقصى، وذلك من خلال دراستنا للعلاقات المغاربية ببعض الدول الأوروبية، والمنهج التاريخي الوصفي من خلال سرد الأحداث التاريخية بطريقية كرونولوجية بهدف دراسة الأحداث التاريخية بتسلسل.

الخطة المعتدة في الدراسة:

وتبعا لما توفر لدينا من مادة علمية قمنا بضبط خطة تشكلت من مقدمة وثلاث فصول رئيسية وكل فصل يتكون من عناصر وخاتمة ومجموعة من الملاحق المختلفة وقائمة المصادر والمراجع.

تطرقنا في المقدمة إلى تعريف بالموضوع وإبراز معالمه ودواعي إختيارنا له، ثم حددنا الإطار الزماني والمكاني، وبعدها طرحنا الإشكالية وإعتمدنا المنهج المتبع في البحث ووضعنا بذلك الخطة المعتمدة وأخيرا ذكر الصعوبات التي واجهتنا في عملية البحث.

أما الفصول فكانت على النحو التالي:

الفصل الأول: بعنوان العلاقات الفرنسية مع تونس والمغرب الأقصى بعد إحتلال الجزائر1830م، وهو بمثابة فصل تمهيدي للدخول إلى صلب الموضوع، ومنه قسمنا الفصل الأول إلى العناصر التالية:

أولا: الموقف التونسي من إحتلال فرنسا للجزائر تطرقنا فيه إلى فرعين الموقف الأول يخص الباي الذي كان مؤيدا للإحتلال الفرنسي للجزائر، أما الفرع الثاني يتضمن موقف أهالي إيالة تونس من قضية الاحتلال.

ثانيا: الموقف المغربي من احتلال فرنسا للجزائر تطرقنا فيه إلى قسمين الأول يخص السلطان المغربي الذي كان محايدا، أما الموقف الثاني فكان الشعب المغربي متضامن ومتعاطف مع الشعب الجزائري.

ثالثا: ملامح التقارب الفرنسي المغاربي الذي يتضمن علاقة فرنسا مع دول المغرب العربي.

أما الفصل الثاني: فتمحور حول القناصل الأوروبيون وفرض الحماية على تونس (من خلال مؤتمر برلين الأول 1878م) فتم التطرق فيه الى دور قناصل الدول الأوروبية في تونس الذي عرف تنافس شديد من أجل بسط نفوذهم وتسهيل عليهم تحقيق أطماعهم الإستعمارية في المنطقة، ويحتوي الفصل على العناصر التالية:

- ✓ أولا: قنصل فرنسا
- ✓ ثانيا: قنصل بريطانيا
- ✓ ثالثا: قنصل إيطاليا وألمانيا

والفصل الثالث: عنوانه القناصل الأوروبيون وفرض الحماية على المغرب (من خلال مؤتمر مدريد 1880م) تطرقنا فيه إلى بداية تعبئة المغرب بالأجانب لخدمة مصالحهم الإستعمارية وإعطاء رعاياهم حق التمثيل الدبلوماسي وتعزيز نفوذهم وتغلغل داخل المغرب الذي تضمن في ثلاث عناصر أساسية مثلت الدور الذي لعبه القناصل الأوروبيون في المغرب الأقصى وهي:

- ✓ أولا: قنصل فرنسا
- ✓ ثانيا: قنصل إنجلترا
- ✓ ثالثا: قناصل ألمانيا وإسبانيا.

وفي نهاية تطرقنا الى خاتمة ذكرنا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال الإجابة عن الإشكالية المطروحة بالإضافة إلى مجموعة من الملاحق.

أهم المصادر والمراجع:

إعتمدنا لدراسة هذا الموضوع مجموعة من المصادر والمراجع التي تعالج في مضمونها كل من تونس والمغرب في هذه الفترة ومن أهمها:

1. المصادر:

الإستقصا لأخبار المغرب الأقصى لأبو العباس أحمد الناصري الذي ساعدنا في معرفة طبيعة العلاقات المغربية الإسبانية وكذلك الفرنسية التي جاءت على شكل سرد لأهم الوقائع والأحداث التي شهدتها المغرب في القرن 19م.

هذه تونس لحبيب ثامر وهو يتناول بإجمال حياة هذه البلاد وأيضا التدخل الفرنسي كما يتناول تاريخ الكفاح في طوريه الحربي والسياسي ضد الإستعمار، وهذا الكتاب يتناول بالتفصيل أحوال تونس السياسية والإقتصادية ...إلخ

العلاقات السياسية للدولة العلوية للكاتب أبن زيدان عبد الرحمان من أهم المصادر التي أرخت لهذه الفترة.

2. المراجع:

أصول الحماية الفرنسية على تونس 1861-1881 للكاتب لجان غانياج كمرجع تناول الإمتيازات الاقتصادية وسياسية لكل دولة من الدول المتنافسة في بسط نفوذها في المنطقة.

المغرب عبر التاريخ ج3، لإبراهيم حركات كونه أبرز كل الأحداث والوقائع التي إصطدم بها المغرب من منتصف القرن 19م سواءا الأوضاع الداخلية أو الخارجية مع الدول الأجنبية.

كما إستفدنا من مذكرة ماجيستير في التاريخ الحديث بعنوان النفوذ الأوروبي (الفرنسي- الإنجليزي- الإيطالي) في تونس 1857-1881 للباحث نور الدين صحراوي.

بالإضافة إلى العديد من المراجع والمقالات والأطروحات المهمة التي لايسعنا ذكرها تناولت أحوال تونس والمغرب مع مختلف الدول الأوروبية في شتى المجالات والتي ساهمت في إثراء البحث.

الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز البحث:

لايخلو أي مجهود يخص البحث العلمي من صعوبات ومن أهم الصعوبات التي إعترضتنا:

عدم توفر المصادر والمراجع باللغة الأجنبية والتي تخص موضوع الدراسة وما توفر منها فلا يخدم موضوعنا بصفة مباشرة، فضلا على صعوبة الترجمة التي كانت تواجهنا.

نقص المادة العلمية والكتب المتخصصة في الموضوع إن لم نقل إنعدامها بالمكتبة بجامعتنا.

عدم قدرتنا للسفر والبحث في الأرشيفات الخاصة بالبلدين.

الفصل الأول: العلاقات الفرنسية مع تونس والمغرب بعد إحتلال الجزائر 1830م

أولا: الموقف التونسي من إحتلال فرنسا للجزائر

ثانيا: الموقف المغربي من إحتلال فرنسا للجزائر

ثالثا : ملامح التقارب الفرنسي المغاربي

الفصل الأول: العلاقات الفرنسية مع تونس والمغرب بعد إحتلال الجزائر 1830م

شهدت العلاقات الجزائرية المغاربية فترات من الصراع والسلم وذلك راجع لأزمة الحدود بينها وبينهم حيث نجد أن إيالة تونس رفضت كل التدخلات الجزائرية في شؤونها الداخلية وعملت على إلتزام برفضها القاطع لها، بينما نجد أن العلاقات الجزائرية مع السلطة المغربية كانت تتميز بتوتر في أغلب الأحيان حيث كان العثمانيون يحاولون بكل ما لديهم إلى مد وفرض نفوذهم على المغرب لإقصى وهذا ماأدى إلى موقف المحايد لكل من إيالة تونس والمغرب ضد الجزائر وتدعيمهم وتأييدهم للإستعمار الفرنسي.

أولا: الموقف التونسي من إحتلال فرنسا للجزائر

أ) – الموقف الرسمي:

كان الموقف الرسمي التونسي مؤيدا للإحتلال الفرنسي للجزائر، بعدما تعرضت الجزائر للحملة الفرنسية 1830م بعث الداي حسين رسالة إلى باي تونس حسين رسالة الى باي تونس حسين باي[1] يطلب فيها المساعدة، إلا أن الباي رفض ذلك[2]، بل أبدى إستعداده لفتح الأراضي التونسية لعبور الجيش الفرنسي لمهاجمة الجزائر من الناحية الشرقية[3]،كما قام بتمويل الحملة بالماشية ومنع تهريب البارود من طبرقة إلى قسنطينة[4]، وقام بتجهيز أربعة زوارق مدفعية لحماية الأسطول الفرنسي من ضربات السفن الجزائرية[5]، حيث إتخذت فرنسا من تونس قاعدة لتحركاتها ودراسة الوضع في الجزائر قبل إحتلالها، إذ أوفدت مخبرين إلى تونس في أفريل 1830م من المستشرقين ممن كانوا على دراية بالثقافة العربية

[1] حسين باي: هو الباي ابي عبد الله حسين باشا محمود، ولد في 4 مارس 1784م، تولى الحكم في الفترة الممتدة (1824م-1835م). ينظر أبي الضياف أحمد، **إتحاف اهل الزمان في أخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، تح: محمد شمام، ج1، (د.ط)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1963م، ص 152.

[2] محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين (تاريخ الجزائر 1830– 1954م)**، تر: محمد المعراجي، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، رويبة 2008، ص 15.

[3] أحمد مسعودي، **الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها (1830– 1972م)**، (د.ط)، دار الخليل، الجلفة، 2013، ص 60

[4] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1989)**، ج1، (د.ط)، دار الخليل، الجلفة، 2013، ص 60.

[5] حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائرفي العهد العثماني**، ط، دار الهدى، الجزائر، 2008، ص 53.

الإسلامية, حيث قام هؤلاء بدور كبير لصالح الاحتلال إذا أطلعوا رجال الحكم في تونس بالحملة الفرنسية وأهدافها، وتوصلوا لمعرفة العوامل الممكنة لنجاحها، وقامت بتهديد حاكم تونس في أفريل 1830م بإستعمال القوة ضده في حالة تقديم المساعدة لداي الجزائر[1]، ومن تراب نيابة تونس قامت قيادة الجيش الفرنسي بتوزيع المناشير باللغة العربية تدعو فيها الجزائريين إلى الاستسلام والتعاون مع الجيش الفرنسي وذلك مقابل إحترام الفرنسسين لأملاك العرب[2]،كما قام باي تونس بمنع مرور "طاهر باشا" مبعوث الدولة العثمانية عبر الأراضي التونسية الى الجزائر، أدى هذا الامر الى فشل مهمته المتمثلة في إقناع الجزائريين بقبول شروط الفرنسيين، وبهذا تحل المشكلة ولا يبقى أي أثر لمبرر الحصار ولا إلى التحركات العسكرية[3].

وبمجرد إحتلال فرنسا للجزائر، بعث الباي حسين للقنصل الفرنسي رسالة يتمنى فيها النصر للأمة الفرنسية حيث قال: إني أتمنى النصر للامة الفرنسية ... وليس أحد أشد تشوقا مني في معاقبة عدوها الظالم داي الجزائر "[4].

والسبب في موقف تونس السلبي إتجاه الاحتلال الفرنسي يرجع إلى:

- العداء التقليدي بين االإيالتين، فبرغم من أن الدولة العثمانية نجحت سنة 1821م في إجبار الطرفين على عقد الصلح، إلا أن النفوس لم تصفا.

- طمع الباي حسين أن يحل أحد أفراد أسرته في الجزائر محل الداي، أو التوسع على حساب الجزائر فيظم إليه إقليم قسنطينة فيما بعد.

- خوف حسين باي من الفرنسسين وأطماعهم التوسيعية.

---

[1] أحميده أعميراوي، **علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي**، (د.ط)، دار البعث، قسنطينة، 2002، ص ص 66-67

[2] محمد زروال، **العلاقات الجزائرية الفرنسية 1797– 1830**، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،2009، ص 137.

[3] حنيفي هيلايلي، المرجع السابق، ص 53.

[4] أحميدة أعميراوي، المرجع السابق، ص 68.

– العلاقات التجارية مع فرنسا وتورط باي تونس في ديون لصالح تجار فرنسا خاصة عام 1829م وكذلك معركة نافرين بينت ضعف إسطنبول والجزائر وعدم قدرتهما على فرض إرادتهما على إيالة تونس، وبالتالي لم تعد تخشى خطر الجزائر.

– بالإضافة لما كانت تعرفه تونس من أزمة إقتصادية خانقة[1].

ب) – الموقف الشعبي:

في حين كان الموقف الرسمي من احتلال الجزائر موقف المؤيد والمشجع[2]، كان موقف الشعب التونسي موقف المستنكر ومساندا،حيث ابدى هذا الشعب تضامنه وتعاطفه مع الشعب الجزائري[3]، وقلوبهم مشدودة تنتظر ما سيحدث ويحل بالجزائر جراء هذا الاحتلال[4], والشاهد على ذلك أن جزء من رعايا تونس كانوا دائمي التضحية من أجل الجزائريين الثائرين[5], وهذا بحكم روابط الجوار والقرب والعرق والدم والتاريخ والمصير المشترك عبر أقدم العصور[6] إضافة للأحلاف القبلية والى ما تقوم به الطرقية من توحيد روحي بين سكان البلدين، فدائما كانت الأراضي التونسية موطن إستقرار لكثير من الجزائريين أعيان كانوا او من العامة، إذا كان هناك تعاطف شعبي كبير مع أهل الجزائر لما داهمهم من مصاب،[7]

[1] نعيمة شابي، **العلاقات الجزائرية التونسية من خلال كتاب إتحاف أهل الزمان لابي الضياف (1782–1872)** , أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،قسم التاريخ،جامعة الوادي، الجزائر، (2013–2014) ، ص ص34،35.

[2] محمد مرزوقي، **معارك وابطال صراع مع الحماية**، ج2، (د.ط)، دار الكتب الشرقية، تونس، 1973، ص 18.

[3] رضوان شافو، **جوانب من السياسة الاستعمارية بالصحراء الجزائرية، (من خلال تقارير السلطة الفرنسية والوثائق الارشيفية)**، ط1، دار قانة للنشر والتوزيع، باتنة، 2014، ص 13.

[4] محمد عطية، **الصراع بين الإيالتين الجزائرية والتونسية من خلال المصادر المحلية الجزائرية والتونسية 1587–1830**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2014–2015، ص 135.

[5] احميدة أعميراوي، المرجع السابق، ص 81.

[6] يحي بوعزيز، "**دور تونس في دعم حركات التحرير الجزائرية وموقف الجزائريين من احتلالها غام 1881م**"، مجلة الثقافة، العدد،70، الجزائر، 1982، ص ص 47–48

[7] أحميدة أعميراوي، المرجع السابق، ص 81

عكس موقف الباي التونسي المخزني الذي عمم السخط في فئات الشعب الذي كان ينظر الى مصير المجهول مع الفرنسيين.[1]

ثانيا: الموقف المغربي من احتلال فرنسا للجزائر

أ) – الموقف الرسمي:

كان موقف سلطان مراكش عند بداية الاحتلال الفرنسي سلبيا، وإتسم بالحياد [2]حيث عندما علم الداي حسين بنوايا الإستعمار طلب سلطان المغرب الأقصى المولى "عبد الرحمان[3]" (1822م-1859م)، أن يساعده على طرد الفرنسيين و لكن السلطان لم يستجب لطلبه، وفضل أن يبقى محايدا وينتظر ما ينتج عن الحملة الفرنسية[4].

قبل أن تقدم فرنسا على إحتلال الجزائر طلبت من قنصلها في طنجة "دولابورت" أن يخبر السلطان المغربي بمشاريعه في الجزائر، حيث إتصل القنصل بالسلطان المغربي وعرض عليه الأهداف التي تنتظرها بلاده من الحملة، وإنتهز المناسبة ليطلب من المغاربة مساعدة الاسطول الفرنسي والمواطنيين الذين سيلجؤون الى المغرب، فكان رد السلطان إيجابي على عدم تدخل بلاده في القضية الجزائرية[5]،كما قام بإصدار مرسوم في شهر أوت 1830م يقضي بتقديم كل ماتحتاجه الحملة من غذاء ولحوم وحيوانات وتأمين المراكب الفرنسية والسفن التي تعبر المياه الإقليمية المغربية[6].

---

[1] محمد عطية، المرجع السابق، ص 135.

[2] إبراهيم ياسين، **موقف المغرب من الحملة الفرنسية على الجزائر (1830– 1847)**، (د.ط)، جامعة محمد الخامسر الرباط، المغرب،1947، ص 120

[3] المولى عبد الرحمان: أبن هاشم محمد الحسني، تولى الحكم بعد وفاة عمه المولى سليمان، الذي ولى له بذلك في 10 ديسمبر 1822م. ينظر: أبو العباس أحمد الناصري، **الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى**، تح، تع، جعفر الناصري، ج9، (د.ط)، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، 1997، ص 3

[4] ارزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (1519–1830)**، ط1 دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009، ص 129.

[5] احمد مسعودي، المرجع السابق، ص 176.

[6] يحي جلال وآخرون، **مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية**، (د.ط)، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص 10.

ويبرر السلطان مساعدته للحكومة الفرنسية قائلا: " أنه وضع مخطط لتدمير حكومة الداي لكن الحكومة الفرنسية سبقته لذلك"[1]، وما يفسر الموقف السلبي للدولة العلاقات العدائية إتجاه الداي حسين، الخلاف على الحدود[2]، والرغبة في التوسع على حساب الجزائر[3].

إلا أن موقف المغرب تغير بعد تنفيذ الحملة الفرنسية فبعدما رفض الشيخ محي الدين مبايعة أهل الحل والعقد بسبب تقدمه في السن[4]، أقام سكان تلمسان بتسيير وفد الى سلطان المغرب في شهر أوت 1830م طالبين منه الحماية[5]، إلا أن السلطان رفض، وذلك بعدما أشار عليه علماء وفقهاء فاس بأن تلمسان وضواحيها تقع تحت سلطة عثمانية، ولايحق له تدخل بها، فعاد هذا الوفد الى تلمسان وعلى الفور تم تشكيل وفد آخر من تلمسان يتكون من 200 شخص وكان هذا في سبتمبر 1830م فإستجاب لهم السلطان[6] وقام بإرسال "حسن بن علي سليمان " العلوي الى الغرب الجزائري رفقة عامل السلطان على وجدة "إدريس الجراري" ليكون له مستشارا[7]، وبعث معه 500 فارس و 100 من المشاة ومجموعة من طبجية جنود المدفعية وإتخاذ تلمسان عاصمة له وبدأ يوطد أركان الحكم بالمنطقة لصالح السلطة المغربية.

يرجع إستنجاد سكان الغرب الجزائري بالسلطان المغربي لكون القوات العثمانية قد إستسلمت للفرنسيين، ولم يكن هناك في الأفق مايؤكد أن الباب العالي قد تدخل لنجدة الجزائريين وهذا ماتم تأكيده للسلطان المغربي بإندثار السلطة العثمانية نظرا لحالة الضعف وبعد المسافة بينهم وبين العثمانيين، ومن جهة أخرى كان السلطان "عبد الرحمان" أقرب سلطة إسلامية يمكن نجدة سكان الجزائر[8].

---

[1] احمد مسعودي، المرجع السابق، ص 177.

[2] إبراهيم ياسين، المرجع السابق، ص 121.

[3] يحي جلال وآخرون، المرجع السابق، ص 10.

[4] محمد بن عبد القادر الجزائري، **تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر**، تع، داوود بخاري، رابح قادري، ج1، (د.ط)، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 147.

[5] أبو العباس أحمد الناصري، المصدر السابق، ص 26.

[6] فارس العيد، "**طبيعة علاقات الجزائر مع المغرب الأقصى وتونس (1830-1847)**"، مجلة العصور الجديدة، العدد 19-20، جامعة الشلف، الجزائر،2015، ص .330

[7] أبو العباس أحمد الناصري، المصدر السابق، ص 31.

[8] فارس العيد، المرجع السابق، ص 330.

ففرح الحضر من أهل تلمسان بالمولى علي وإنحرف عنه الكراغلة من الترك وقبائل الدوائر والزمالة[1] حيث إصطدموا مع المولى فتم فصله من مهمته، وأمره السلطان بالعودة الى المغرب وتم تعيين محمد إبن الحميري خليفة له في تلمسان فحاول ضم وهران، ثم إستقر بمعسكر، وأخذ يركز النفوذ المغربي، فخبئ الأموال، وعين العمال في الأنحاء وبعث لدعاة الجهات الشرقية، فبلغ نفوذه مليانة والمدية، لكن هذه التطورات لم ترق فرنسا، فعمدت إلى الضغط عليه[2]، فبعثت حكومة باريس مذكرة إحتجاج إلى مفوضها بطنجة يوم 31 جانفي 1831م وأعلنت فيهاسخطها على هذا الصنيع[3] وهددته بمحاصرة المدن المغربية في حالة عدم إمتثاله للأوامر الفرنسية، فقامت يوم 18 نوفمبر 1831م بإرسال أسطولها مهددة ميناء طنجة فإضطر السلطان المغرب الى سحب خليفته من تلمسان و إنتهى بذلك التدخل المغربي في الإقليم الغربي للجزائر[4].

ب)– الموقف الشعبي:

أبدى شعب المغرب تضامنه وتعاطفه بما حل بإخوانه الجزائريين، وقد كتب نائب قنصل فرنسا بالمغرب يصف موقف الشعب المغربي بقوله: "كانت عيونهم مركزة على حملة الجزائر، وكان لنبأ سقوط مدينة الجزائر أبعد الأثر في نفوس المغاربة إذ أنه أوقع فيهم الذعر فقد رفض الرأي في المغرب النظر إلى الهزيمة العثمانية في مدينة الجزائر على أنها أمر نهائي"[5].

وبعدما أرغم الجزائريين على الهجرة نظرا لما تعرضوا له من ظلم وعنصرية من قبل الفرنسسين، بفقدانهم أبنائهم وأراضيهم، وجدوا في المغرب الدار التي تؤويهم حيث فتحوا بيوتهم لإستقبال إخوانهم الجزائريين.

---

[1] الزمالة والدوائر قبائل المخرن في عهد الاتراك: كانت الزمالة تتمركز في مدينة وهران وكان لها الدور الكبير في عمليات الحربية (1835-1836)، أما الدوائر كانت مقسمة إلى مجموعات: غمرة، ولاد بوعامر، ولاد عبد الله تقيم في تيموشنت. للمزيد ينظر: Daumas: **Crrepances du capitane daumes cansul à mascara (1837-1839)**, chez marlin, alger, p4.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 61.

[3] محمد بن عبد القادر الجزائري، المصدر السابق، ص 147.

[4] أحمد مسعودي، المرجع السابق، ص 169.

[5] محمد زروال، المرجع السابق، ص 140.

كما ساهم الأئمة والفقهاء ورجال الإصلاح في إحياء الوعي الديني والوطني والحث على التعاون والاجتهاد[1].

ثالثا : ملامح التقارب الفرنسي المغاربي:

أولا: علاقة فرنسا مع الجزائر:

تعتبر العلاقات الجزائرية الفرنسية بمختلف أبعادها في السياسية الدولية وحلقة مهمة للعلاقات الفرنسية مع بلدان المغرب العربي.

وتتراجع علاقة الصداقة بين الدولة العثمانية وفرنسا منذ سنوات الأولى لخلافة[2] "سليمان القانوني"[3] فقد كانت بالتالي هذه الأخيرة تفرض على الجزائر نفس الشئ بما أنها ولاية تابعة للدولة العثمانية.

وما زاد توطيد هذه الصداقة هو العداوة المشتركة للاسبان، فقد تم التحالف بين فرنسا وخير الدين بربروس بمحاصرة قلعة نيس 1542م التابعة للامبراطور شارل الخامس[4]، وأصبحت فرنسا مقابل ذلك تتمتع بحق صيد المرجان وتصدير الحبوب الى أوروبا[5]، وبدأت تتطور العلاقات الفرنسية الجزائرية بعد إنتهاء السلم المئوي والتي دخلت عليه عدة تجاوزات، غير أنها لاتمثل السبب الوحيد للتوترات التي طرأت على البلدين، فالمصالح الشخصية والدوافع الذاتية ، جعلت من حكامها يدخلون في صراعات

---

[1] محمد أمطاط، **الجزائريون في المغرب (1830–1962) مساهمة في تاريخ المغرب العربي**، تق: محمد كنيب، ط1، دار ابي رقراق للطباعة والنشر، الرباط،2008، ص 52.

[2] لمياء قاسمي، مرجي أسامة يالتر، **السياسة العثمانية تجاه الاحتلال للجزائر**، موسوعة شريطوة العيد بن الشيخ، الجزائر، (د، ت)، ص 6.

[3] سليمان القانوني: أو سلميان خان الأول (1495-1566) هو عاشر السلاطين العثمانيين وأقواهم حكما مابين (1520-1566) خلف أبوه سليم الأول وفي عهده كانت دولة العثمانية سيدة الشرق البحر الأبيض المتوسط. للمزيد ينظر: فريدون أبجان، **سليمان القانوني سلطان البرين والبحر**، تر: جمال فاروق، أحمد كمال، ط2، دار النيل، مصر،2010، ص 14.

[4] لمياء قاسمي، المرجع السابق، ص 6

[5] جمال قنان، **العلاقات الفرنسية الجزائرية (1790–1830)**، (د.ط)، منشورات متحف المجاهد، الجزائر ،2005، ص 16.

كما كانت سببا في حدوث إنشقاقات[1]، ثم ما لبثت العلاقات أن تطورت الى الاحسن، وذلك في أثناء الثورة الفرنسية 1789م حيث إعترفت الجزائر بالجمهورية الفرنسية وتكونت بينهما علاقات ودية، وإستطاعت فرنسا أن تضمن ما تحتاجه المقاطعات الجنوبية من قمح وحبوب من الجزائر ذلك لانها كانت في حالة حرب مع العديد من دول أوروبا، وتمت هذه الصفقات بواسطة تاجرين هما[2]: بكري وبوشناق، وهذه الشخصيتان هما يهوديان إستقرا في الجزائر بتأسيس شركة للتجارة.

ومن مساعدات الجزائر إتجاه فرنسا أنها وقفت معها في محنتها الاقتصادية عام 1789م[3]، وقامت البحرية الجزائرية بالدفاع عن المراكب الفرنسية في البحر المتوسط، حيث تم إنقاذ سفينة فرنسية هوجمت من طرف الاسبان عام 1795م[4].

لكن هذه العلاقات الطيبة بين الجزائر وفرنسا لم تستمر على ما كانت عليه، فسرعان ما تعكرت بعدما قام نابيلون بونابرت بالحملة الفرنسية على مصر سنة 1798م، وفي نفس السنة قطعت علاقاتها مع فرنسا، وذلك مع السلطان العثماني وأعلنت الحرب عليها[5].

وفي الفترة الممتدة بين (1798م- 1815م) شهدت العلاقة بينهم حالة من التوتر، وذلك بعد نزع والي الجزائر إمتياز صيد المرجان من الفرنسيين، وقيامه بتأجيرها للإنجليز لمدة عشر سنوات وهذا الحادث هو الذي زاد الهوة بين الطرفين وجعل إمبراطور فرنسا نابليون يفكر جديا في الاستيلاء على الجزائر[6].

---

[1] العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري قبل الاحتلال (1830–1872)**، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 112.

[2] لمياء قاسمي، المرجع السابق، ص 8.

[3] جمال قنان، **معاهدات الجزائرية مع فرنسا (1916– 1830)**، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 196.

[4] يحي بوعزيز، **علاقات الجزائر الخارجية وممالك أوروبا (1500–1830)**، (د.ط)، دار البصائر للنشر والتوزيع، (د.ط)، 2009، ص 108.

[5] أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائروعوامل إنهياره (1800–1830)**، (د.ط)، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011، ص 274.

[6] كوران أرجمنت، **السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر**، تر: عبد الجليل التميمي، (د.ط)، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1970، ص 32.

وشهد عام 1820م إبرام آخر معاهدة بين الجزائر وفرنسا، تضمنت أجر استغلال "الباستيون"[1] الذي حدد بحوالي 157 ألف فرنك يدفع سنويا لخزينة البلاد[2].

ثانيا: علاقة فرنسا مع تونس:

تعتبر فرنسا من بين أبرز الدول الأوروبية التي كانت لها علاقات مع إيالة تونس

تدفعنا العلاقات بين هذين البلدين الى وجود شخصيتين لعبتا دورا بارزا في توجيه وتقوية العلاقات بينهما، وهما الوزيرين "مصطفي خوجة" و"يوسف صاحب الطابع" حيث كان للوزير الأول دورا كبيرا في توجيه وتقوية العلاقات بين البلدين، إذ أن المعاملات كانت تنسب له وتتم عن طريقه، وها ما يأكد ظهور اسمه في نهاية كل الاتفاقيات التي كانت تعقد مع شركة إفريقيا الملكية بإعتباره الوزير الأول، والمفاوض الرسمي باسم إيالة تونس[3].

بالإضافة الى أن هذين الوزيرين كان يتمتعان بتقدير جيد من طرف الدول الاجنبية، وذلك جراء تقديم اهدايا التي كانت تعطى لهم أثناء إبرام معاهدات التفاوض.[4]

جاء " يوسف صاحب الطابع" محل " الوزير مصطفى خوجة"، وكان له دور كبير في التوجيه والتحكم في العلاقات تونس مع فرنسا وذلك نتيجة تاثيره الكبير على اراء "حمود باشا" وبالتالي فقد تمكن بنفوذه أن يهدد مصالح الفرنسيين في تونس، وهذا ما تطرقنا اليه في الكثير من مراسلات القنصل الفرنسي "ديفواز" خلال منتصف التسعينات من القرن 18م.

[1] الباسيتون، حصن فرنسا التجاري الواقع على بضع كيليمترات شرق مدينة عنابة على الساحل الجزائريوقد أسس في القرن16، ينظر: ناهي أسماء، بلال أمينة، الإمتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1800-1830م، أطروحة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس ميليانة،2016/2015م، ص 17.

[2] جمال قنان، **معاهدات الجزائر مع فرنسا**، المرجع السابق، ص 254.

[3] ألفرنسو روسو، **الحوليات التونسية من الفتح العربي حتى إحتلال فرنسا للجزائر**، تر: الوافي محمد عبد الكريم، ط1 منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا،1992م، ص240.

[4] رزيقة محمدي، "**جوانب من العلاقات التونسية الأوروبية في عهد حمود باشا (1782– 1814)**"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد3، العدد5، جامعة الجزائر2، 2015، ص –ص 123- 139.

منذ تولي "حمود باشا" الحكم حاول ان يبقي العلاقات الودية التي كانت تربط الدولتين ففي رسالة مؤرخة في جويلية 1782م الى الملك الفرنسي "لويس السادس عشر" عبر له فيها أنه سيعمل بسلامة التجارة الفرنسية[1].

ومنه حاولتا تونس وفرنسا أن يتم إتفاق بأن يكون هناك احترام وإلتزام للبنود التي تم المصادقة عليها في المعاهدات السابقة، وذلك من خلال المعاهة التي أبرمت في قصر الباردو بين القنصل "ديفواز" والباي "حمود باشا" يوم 25 ماي 1795م.

ومن خلال القرن 18م كانت تتجدد المعاهدة كلما تغير باي تونس وعليه تبنت فرنسا سياسية معاملة حكومات المغرب العربي على أساس استقلالها، غير انه أثناء الحملة الفرنسية على مصر عام 1798م أعلن الباي التونسي بأمر من السلطان العثماني الحرب على فرنسا، والتخلي عن عقد الصلح معها قبل أن يقوم السلطان بذلك.[2]

وبعد الانسحاب الفرنسي من مصر وعودة العلاقات الطبيعية مع الدولة العثمانية، إسترجعت فرنسا مكانتها في تونس بموجب معاهدة 15 نوفمبر 1824م اذ حصلت على إمتيازات جديدة في الولايات حتى أن الباي التونسي ساند وتعاطف مع فرنسا عند احتلالها للجزائر.

وبالنسبة للعلاقات التجارية الفرنسية التونسية خلال القرن 18م، فكانت ترتكز من الناحية التجارية بدرجة كبيرة بحيث كانوا يمتازون عن غيرهم من الدول الأوروبية بالطموح الواسع، وإستطاعو بذلك إحتكار عمليات النقل والتوزيع لمعظم المبادلات بين الايالة التونسية بمختلف الموانئ الأوروبية والمشرقية وقد شهدت علاقة التجار الفرنسسين سلطات التونسية مجالات مختلفة كانت نتاجا للأوضاع السياسية والإقتصادية التي مرت بها البلاد وذلك بسبب طول مدة الكثير من التجار[3].

---

[1] رزيقة محمدي، المرجع السابق، ص –ص 123-139.

[2] خريف مبروك، **العلاقات التونسية الفرنسية خلال القرن السابع عشر(1605–1705)** ، **سياسيا وتجاريا**،مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ،جامعة غرداية،2011-2012م،ص –ص 25,30.

[3] أحمد بن أبي ضياف، **إتحاف الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ج2، ط2، الدار التونسية للنشر، تونس،1977، ص 62.

وقد شهد نصف القرن الثاني من القرن 18، إتساعا في مجال المبادلات التجارية بين البلدين وذلك بعد إستقرار كم هائل في مختلف المدن بالايالة كسوسة، صفاقس، جرة وبنزرت وذلك إثر تعيين فرنسا لنواب القنصل بها، حيث لقيت تجارتهم أرباحا مضاعفة كما كان وضع العاصمة التونسية وكانت بينهم علاقة صداقة مع أصحاب الديوان، فناك بعض متهم معفون من الرسوم منذ القرن 17م على البضائع المستوردة[1].

مع بداية القرن 19م ونهاية القرن 18م جسدت مثالا التسامح الديني والتعايش بين مختلف الأمم والديانات بحيث خطى الفرنسيون عموما وعلى رأسهم التجار ببمارسة ديانتهم بمختلف أماكن تواجدهم[2].

ثالثا: علاقة فرنسا مع المغرب الأقصى:

منذ إحتلال الفرنسي للجزائر ، أصبح لها حدود جغرافية مع المغرب الأقصى وإخضاعها عام 1830م[3]، وإتساع دائرة مقاومة الأمير في الغرب الجزائري مما ساهمت في تكثيف حضور ونشاط لفرنسا على الحدود المغربية محاولة بذلك التضييق ومحاصرة الأمير على نشاطه ونتيجة للأحداث الذي ألحقت فرنسا بالمغرب وبعد الهزيمة العسكرية في معركة إسلي سنة 1844م[4]، جعلت من نشاط الأمير عبد القادر داخل المغرب ذريعة لخوض المعركة وإعتبرت هذه الهزيمة نقطة تحول فاصلة في تاريخ المغرب وبه عمقت فرنسا وقع جراء هذا الحادث قنبل موقعين على الساحل الأطلسي للمغرب وهما مدنيتي طنجة والصويرة، حيث كانت صورة الخوف والذرع الذي الحق بالسكان حسب الوصف التالي:" في عام 1844م هاجم الفرنسيين على ثغر الصويرة غدرا الناس غافلون فرمى عليها من البمب آلافا ودخل الجزيرة التي فيها المساجين اهل الجرائم..."[5].

---

[1] خريف مبروك، المرجع السابق، ص ص 196،198

[2] محمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس من عصور ماقبل التاريخ الى الإستقلال**، تع: محمد الشاوش ومحمد عجينة، دار شراش للنشر، تونس ،1993، ص –ص 71،72.

[3] زين العابدين بن العلوي، **المغرب الأقصى من عهد الحسن الأول الى الحسن الثاني**، ج1، المطبعة الوراقية، الرباط، 2008، ص33.

[4] أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، المصدر السابق، ص49.

[5] إبراهيم حركات، **المغرب عبر التاريخ**، ج3، ط1، دار الرشيد الحديثة، الدار البيضاء،1985، ص210.

أصيب المغرب برهب شديد بفعل الهجمات العسكرية، أثر على المستويين داخلي وخارجي فنجد السكان على المستوى الداخلي قامت عدة إنتفاضات في مناطق الريف وضواحي الصويرة والرباط، وعلى الصعيد اخارجي حدثت تغير طبيعة العلاقات الأوروبية اتجاه البلاد أصبح السلطان متخاذل عن مقاومة مطالب الأجانب إبتداءا من هذه الواقعة.

قد أصبح لفرنسا إرادة تملي به المخزن للحصول على إمتيازات ومكاسب بإذن من السلطان لهذه المكاسب والامتيازات[1]، التي تضمنها توقيع معاهدتين، وهما معاهدة الصلح مع فرنسا وأخرى معاهدة قبول كل الشروط بما فيها إفناء على حركة الجهاد التي يقوم بها عبد القادر وسن الحدود وإقرر الدولة المغربية لفرنسا سيادتها على الجزائر[2]، ويمكن إعتبار الاتفاقيتين من الأهمية المحتملة لانهما وضعتا أرضية مميزة لعلاقات المغرب من جهة ومن جهة أخرى ثانية علاقة فرنسا بالجزائر[3].

لم يعد المخزن في تنازع مع فرنسا يقوى على مراقبة وزيادة النفوذ الفرنسي المتسرب، ففرنسا أردت إمتلاك إمتيازات جديدة في المغرب الأقصى، وإستعجلت في مفاوضة المغرب ووقعت معه إتفاقية في 19 اوت 1863م.

ونالت فرنسا على إمتيازات وقوانين التي تصون مصالحها التجارية وأكدت بدورها على رعاية الأشخاص المغاربة المحسوبين على النشاط الفرنسي.

ويضم هذا القانون على ألا يتجاوز حماية التاجر الاوروبي الواحد مغربين إثنين ويعفى المغرب المحمي من كل ضريبة ويسبب الأهداف الإنتهازية البشعة فغنهم ضموا الاتفاق بندا ينص على ان النشاط في الأرياف لحساب الأوروبيين لايرخص بإعتقال المغاربة "المحميين" من جانب المخزن إلا بعد إخبار القناصل المعنيين[4].

وقد كان إستشعار المخزن خطورة حماية الأشخاص محاول إنهائها مع بداية المفاوضات فإن الأوروبيين على عكس ذلك نجد انه ركزوا عليها وتشبثوا به.

---

[1] عبد الرحمان إبن زيدان، **العلاقات السياسية للدولة العلوية**، ط1، المطبعة المكلية، الرباط،1999، ص 96.

[2] المعاهدة الأولى كانت في 10 سبتمبر1844والثانية في 18 ماي 1945م.للمزيد حول هاتين المعاهدتين ينظر: إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 209.

[3] عبد الرحمان إبن زيدان، المرجع السابق، ص 109.

[4] حسن صبحي، **التنافس الأوروبي في المغرب (1884–1904)**، ط1، دار المعارف، مصر، 1965، ص 12.

باتت القاعدة الأساسية للإتفاقيات أساس التوغل الأوروبي في المغرب لاحقا ودونه أيضا فترة الثمانيات من القرن التاسع عشر شهدت تنافس إستعماريا كبيرا من مؤتمر مدريد عام 1880م، حركته الأزمة الاقتصادية الأوروبية التي إجتاحت أوروبا بين 1881م و1885م فضلا عن الرحلات الإستكشافية والتوسع الاستعماري الأوروبي في الكثير من مناطق العالم، فلا غرابة من تطبيق بنود وقرارات هذا المؤتمر على الدول الضعيفة والمغرب الأقصى على وجه الخصوص يدخل ضمن مجال هذه الأطماع[1].

كما نجد فرنسا أنها عملت مد يديها داخل الأراضي المغربية، بواسطة إقامة مشاريع تربط بين القطريين (الجزائر الفرنسية والمغرب الأقصى) ، وكانت تلك المشاريع التي وجدت حيزا النقاش على مشروع السكة الحديدية، وبوصول المبعوث الفرنسي "ORDEGA"في أفريل 1882م دخل في مفاوضات مع الخزن، الذي إعترف ل "أورديقا" بحق فرنسا في مطاردة الجزائريين داخل التراب لم يوافق على العرض المقدم من قبل "أورديقا" والذي يتمثل في مرور خط السكة الحديدية عبر منطقة "توات" الجزائرية، لان خرق هذا الخط قد يؤثر مستقبلا على حركة التبادل التجاري النشط بين المغرب والسودان، على أن إصرار المبعوث الفرنسي على هذا الطلب حيث أظهر مؤشرات أزمة حادة يحتمل الأفق بين المغرب وفرنسا واستمرت الى نهاية 1884م وعند فشل "أورديقا" في إقناع المخزن بقبول مشروع السكة الحديدية وأيضا فشله في إقناع حكومته قصد التحرك، فذهب يحبك مجموعة من الدسائس والمكائد بتنظيم مع شخصيات مغربية ذات نفوذ سياسي وديني أو مايعرف به الطرق الصوفية وماحولت إقحامها في السياسة[2].

نجد أن هذا المبعوث عمل على إستمالة العديد من رجال الصفوية وبعض المرابطين كما كان يعتقد أنه سينجح في مفاوضاته حيث عرض على "سي سليمان بن قدور " قيادة شاسعة في الجنوب الغربي من الجزائر ومنه إلحاق بعض المناطق الواقعة الجنوب الشرقي من المغرب الأقصى بحكم من الجيش الفرنسي[3].

[1] علال الفاسي، **الحركات الإستقلالية في المغرب العربي**، ط2، دار الطباعة المغربية، تطوان، (د.ت)، ص-ص 102،119.

[2] زين العابدين بن العلوي، المرجع السابق، ص102.

[3] علال الخديمي، **التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب**، ط2، إفريقيا الشق الأوسط، الدار البيضاء،1994، ص 198.

كما كانت كل هذه الدسائس تقع أمام أصغاء ومرأى السلطان، والتي أصبحت تهدد سلامة وامن التراب المغربي، فقامت بحراسة المناطق الحدودية وبسط نفوذه عليها، وفي نفس الوقت ان السلطان ينشد على مساندة بريطانيا لوقف الأطماع الفرنسية اللامتناهية في المغرب.

إن كثر هذه الأطماع الفرنسية المتزايدة نجد أنها أقلقت كل من نواب وممثلي الدولة الإنجليزية في طنجة مما دفع ب "هاي" الى طلب لقاء سريع وسرية مع سلطان لإبلاغه بأن مؤامرة خفية تحاك لفرض الحماية الفرنسية على المغرب[1].

وأمام كل هذه المحاولات والدسائس نفذ صبر السلطان الحسن الأول وقرر إرسال مبعوثه الخاص الى باريس فكلف السيد بركاش بهذه المهمة لإطلاع وإخبار السيد "جول فيري"[2] على مايدور من أحداث قام به ممثلهم "أورديقا" بالمغرب[3]، وأهم ماتوصلت إليه هذه اللجنة برئاسة "بركاش" هو أن فرنسا لا ترغب في تصعيد وقطيعة مع المغرب من خلال هذه الظروب والاوقاف والسبب حيالة ذلك إنشغالها بما يجري في الجزائر وتونس وفيتنام... كما أن "فيري" بعث بتطمينات للسلطان لأنه حجم المنافسة الأوروبية الأخرى لاسيما بين بريطانيا وإسبانيا.

كما نجد أيضا السلطان المغربي قام بقراءة الموقف الفرنسي "بأورديقا" اتجاه لمغرب بإجابية ذلك راجع للتوترات والفتن بالمغرب كما أوقفت حكومته عن أنهاء مهامه وقامت بتحويلها الى بوخاريست في منصب قنصل فرنسا، وهو ماإعتبره المخزن مؤشر إيجابي في العلاقات بين المغرب وفرنسا، وعليه قطعت فرنسا مؤقتا الطريق على الوشاية الأوروبية الأخرى التي تعمل على إعاقة مصالحها في المغرب الأقصى[4].

قامت السلطات الإستعمارية الفرنسية بتسير السبل وخلق الأعذار لغزو المغرب، وبذلك اضطرت فرنسا الى التفاهم مع الدول الأوروبية كبريطانيا وإسبانيا وإيطاليا وألمانيا من أجل استحواذها على المغرب الأقصى، فعقدت سلسلة من الاتفاقيات السرية وأبرمتها مع إيطاليا سنة 1902م ومعاهدة سرية

[1] زين العابدين بن العلوي، المرجع السابق، ص 128.

[2] هو رئيس وزراء فرنسا، شغل هذا المنصب من سبتمبر 1880الى نوفمبر 1881، ثم من فبراير 1883الى مارس 1885، وهو من كبار المؤيدين لفكرة التوسع الإستعماري لفرنسا، للمزيد ينظر: حسن صبحي، المرجع السابق، ص 97.

[3] إستقبل فيري السيد بركاش يوم 1884/05/12، راجع حسن صبحي، المرجع السابق، ص 102.

[4] علال الخديمي، المرجع السابق، ص 97.

أطلقت فيها فرنسا يد إيطاليا في ليبيا مقابل اجلاء على المغرب الأقصى[1]، ثم اتفاقية سرية مع إنجلترا يوم 8 افريل 1904م أجلت فيها فرنسا يد بريطانيا في مصر مقابل سكوتها عن احتلال فرنسا للمغرب الأقصى، وأيضا إتفاقية سرية أخرى مع إسبانيا يوم 30 أكتوبر 1904م لإقتسام المغرب فيما بينهما[2].

رضيت الدول الأوروبية بهذه الفكرة وعقدت المؤتمر في بلدة "الجزيرة" بإسبانيا سنة 1906م، ودرست فيه قضية المغرب وخرج المؤتمر بقرارات أهمها الاعتراف باستقلال المغرب كدولة ذات سيادة، وإتباع سياسة الباب المفتوح مع جميع الدول[3]، ورغم كل ذلك تجدد الصراع بين ألمانيا وفرنسا في مطلع 1911م وربما بصورة أكثر عنف مما سبق فاضطرت فرنسا مرغمة الى قبول تسوية تم فيها إرضاء خصمها الألماني فابرمت مع المانيا معاهدة في 4 نوفمبر 1911م سلمت فيها قطعة من الكونغو الفرنسي مقابل اعتراف المانيا بالحقوق المزعومة لفرنسا في المغرب مع اتباع سياسة الباب المفتوح وأيضا الاقتصاد الحر بلمغرب الأقصى[4].

وعليه لم يبقى على فرنسا سوى أن تمد توسعها الإستعماري، فأمرت قواته العسكرية بالزحف نحو وجدة شرقا والدار البيضاء غربا في إتجاه فاس سنة 1911م، وبعد كل هذه المحاولات الفرنسية وأيضا بعد التردد الذي أبداه السلطان عبد الحفيظ في توقيع معاهدة الحماية في 30 مارس 1912م[5].

منذ إعلان فرنسا الحرب على الجزائر إتخذت دول الجوار موقفا سلبيا من إحتلالها للجزائر، فكان باي تونس مؤيدا للإحتلال في حين فضل سلطان المغرب التحفظ.

أبدت الشعوب المغاربية حزنها لما حل بالجزائر حيث قدمت دعمها لأشقائهم الجزائريين بالوقوف معهم في محنتهم، وهذا يدل على أن الخلافات السياسية بين الإيالات لم تؤثر على عمق الروابط الإنسانية والتاريخية بين شعوبها.

[1] علال الخديمي، المرجع السابق ، ص 99.

[2] محمد خير فارس، **تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب**، ط1، دار الأنام، دمشق،1972، ص 114.

[3] نفسه، ص 116.

[4] نفسه، ص 118.

[5] إبراهيم مياسي، **توسع الإستعمار الفرنسي**، ط2، منشورات متحف المجاهد، 1996، ص-ص 149،150.

الفصل الثاني :

القناصل الأوروبيون وفرض الحماية على تونس

من (خلال مؤتمر برلين الأول 1878م)

أولا: قنصل فرنسا

ثانيا: قنصل إنجلترا

ثالثا: قناصل إيطاليا وألمانيا

لقد غلب الطابع السلمي على التدخل الأجنبي في تونس من إقتسام السوق التونسية بين الدول الكبرى الذي بدأ تجاريا، لكن سرعان ما تطورت تدريجيا ليأخذ منحى آخر غالب عليه طابع المالي ثم العسكري ثم السياسي.

وبسبب الإمتيازات الكبيرة التي تحصلت عليها الدول الأوروبية من ممتلكات في تونس، تعرضت الى التدخل الأجنبي في شؤونها في الوقت الذي قامت فيه فرنسا بإحتلال الجزائر، هذا ما أدى تونس الى مسايرة الأحداث من خلال إقدامها على إصلاحات عديدة سياسية إقتصادية سمحت بتدخل القناصل الأوروبيين في قضاياها الداخلية.

الفصل الثاني: القناصل الأوروبيون وفرض الحماية على تونس:

أولا: قنصل فرنسا:

منذ إحتلال فرنسا الجزائر 1830، سعت فرنسا جاهدتا للحصول على مناطق قوة لتأمين الأسواق لتصدير منتجاتها، ومنه حرصت على ألا تترك أي فرصة إلا وتدخلت فيها خاصة في شؤون الداخلية، عراقيل وعوائق في سبيل نهوضها[1]، وكانت ترمي إلى إخراج نفوذها عن الدولة العثمانية المباشرة على تونس، وكانت تحرص على التعامل مع باي تونس كملك مستقل وفي مغاير كان هناك تنافس بينهما وبين إيطاليا وإنجلترا فسعت الى تقوية نفوذها.

صدرت فرنسا موقف من الباي بإلغاء العمل بقانون عهد الأمان[2] متحجج على الإتفاقية المبرمة بين تونس وإنجلترا، وتقدم دوفال[3] في 29 أفريل بإلغاء الدستور وإبعاد خزندار مما أدى الى حدوث

---

[1] لحبيب ثامر، **هذه تونس**، مطبعة المغرب العربي، (د.ط)، (د.ت)، ص ص25- 26.

[2] حلمي إسماعيل محروس، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر(من الكشوفات الجغرافية الى قيام منظمة الوحدة الافريقية)**، ج1،ط1،شباب الجامعة الإسكندرية،2004، ص246. للمزيد حول قانون معاهدة الأمان (**أنظر الملحق 01 ص51**).

[3] شارل دوفال، ولد ب 1817/02/22تقلد العديد من المناصب الإدارية وسياسية منذ1840م، اصبح قنصل عام بالإسكندرية 1860ثم تونس في 1863/11/16خلف ليون روش الى غاية 1865/01/03.للمزيد ينظر: نورالدين صحراوي، **النفوذ الأوروبي(الفرنسي،الإنجليزي،الإيطالي 1857-1881)**،ماجيستير في تاريخ المعاصر،قسم التاريخ،كلية العلوم الإنسانيةوالإجتماعية، جامعةالجزائر2، 2012،2013، ص66.

شجار بينهم، وقال الباي أن محادثته مع دوفال ستنتهي في يوم من الأيام[1]، وبعد ثورة علي بن غذاهم 1864، إستعجلت فرنسا للتدخل وتثبت نفوذها فأرسلت سفن حربية لإيالة التونسية لتلبية نداء قنصلها قصد حماية رعايها[2].

بمجرد تدهور الأزمة المالية في تونس وتأسيس اللجنة المالية الدولية أخذت كل من إيطاليا وإنجلترا وسيلة لمقاومة النفوذ والاطماع الفرنسية، وكانت فرنسا تعمل على إفساد أعمال اللجنة حتى تزيد وتأزم وضع في تونس إضطرابا وتقنع بتحتم منح مقاليد الأمر الى دولة واحدة وهي فرنسا[3].

سعت فرنسا لحصولها على أكبر عدد ممكن من الإمتيازات في تونس والتي تجددت وكان من بينها معاهدة (1802/02/23م)، ومعاهدة (1824/11/15م)، ومعاهدة (1825/07/04م)، ثم معاهدة (1890/08/08)[4].

وقد إهتمت الشركات الفرنسية الرأسمالية بشراء الأراضي التونسية من أجل بسط نفوذها وتغلغلها في المنطقة وذلك عن طريق شركة "بون قالمة"[5]، والتي كانت فرع لشركة باتنيول الذي تحصل القنصل روستان سنة 1876م، على إمتياز مد خط مجردة لفائدتها، بالإضافة إلى إهتمامها بحفر المونئ، ومد الخطوط الحديدية.

حتى تتمكن فرنسا من التغطية الشاملة على هذه المشاريع فتحت شركة "مرسيليا للقرض"[6] في شهر مارس 1879م، فرعا لها في تونس تحت إسم "الشركة لتونسية للقرض"، حيث تمكنت هذه الأخيرة من شراء هنشيرين هامين أحدهما بسيدي ثابت (يغطي خمسة آلاف هكتار)، وثاني في النفضية

[1] جان غايج، **ثورة علي بن غذاهم1864م**، تر: لجنة من كتاب الدولة للشؤون الثقافية، الدار التونسية للنشر، تونس، 1965، ص 24.

[2] شوقي عطاالله الجمل، **المغرب الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)**، ط1، مكتبة انجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص 122.

[3] حبيب ثامر، المصدر السابق، ص28.

[4] نور الدين صحراوي، المرجع السابق، ص ص51-25.

[5] شوقي عطاالله الجمل، المرجع السابق، ص 301.

[6] شايب قدادرة، **الحزب الدستوري الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954(دراسة مقارنة)**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006،2007، ص 42.

هو عبارة عن مقاطعة بين تونس وسوسة بمساحة مئة ألف هكتار، التي كانت تابعة للوزير السابق خير الدن باشا[1].

أما شركة باتينيول فقد إشترت هنسير بوادي الزرقة بين مجاز الباب وباجة، تقدر بتسعة آلاف (900) هكتار.

وخلال سنة 1880م، تحصلت الشركة على إمتياز مد الخطوط الحديدية الرابطة بين تونس وسوسة من جهة وبين تونس وبنزرت من جهة أخرى والذي تخلت عنه الشركة الإنجليزية، ثم توصلت في نهاية الأمر على إمتياز حفر ميناء بتونس العاصمة[2].

كانت هذه الشركات تدعم من طرف تجمعات مالية كبرى كانت تضغط بدورها على الحكومة الفرنسية من أجل الحصول على إمتيازات في البلاد التونسية وهذا ما يظهر دعم الحكومة والقنصل لممثيليها في الإيالة التونسية مثل "شركة مارسيليا للقرض" ارتبطت "بشركة القرض الصناعي والتجاري " وشركة باتنيول "بون قالمة" كانت لها علاقة وثيقة بمصرف الاسقاط المرتبط "ببنك باريس وهولندا"[3].

لقد كانت الشركات المالية الفرنسية تتلقى كل الدعم والتشجيع نتيجة العمل الذي يقوم به " تيودور روستان"[4]، الذي إستعمل شتى الوسائل التي أجبرت الحكومة التونسية على منح إمتيازات للمؤسسات الفرنسية، ونتيجة لعمله كافأته الحكومة الفرنسية بمنحه وسام الشرف، بعدها تمكنت فرنسا من إحتكار العديد والكثير من المشروعات الهامة مثل (خطوط البوق وبعض المشوعات المائية في زغوان)، حيث كان يرى روستان أن الإستعمار الاقتصادي يكتسي أهمية بالغة إذ يعتبر منطلق للتدخل السياسي بل والعسكري أيضا متى قررت الحكومة الفرنسية إحتلال الإيالة[5].

---

[1] خير الدين باشا: التونسي (1810-1915) شركسي الأصل قدم الى تونس وعين وزير في عهد أحمد باي قام بحملة من الإصلاحات التونسية، عمل على مقاضاة الخزندار في المحاكم الفرنسية، إسترجع الأموال المنهوبة، توفي بالأستانة. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص 637.

[2] شايب قدادرة، المرجع السابق، ص 43.

[3] علي محجوبي، **إنتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، ط1، دار سراس للنشر، تونس 1986، ص 34.

[4] روستان: قنصل في تونس ومن خلاله عقد معاهدة الحماية في 1881.للمزيد ينظر: محمد سليمان عصفور، "**الحماية الفرنسية على تونس عام 1881م والموقف الأوروبي والعثماني منها**"،مجلة دايالي، العدد 56، 2012، ص 10

[5] ناهد إبراهيم الدسوقي، **دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، مصر، 2011، ص 234.

ومنه فإن كل هذه الإمتيازات قد حدث من سلطة الباي خاصة والإيالة التونسية عامة، بل انها كانت من أسباب تدهور الأحوال في تونس[1].

ثانيا: قنصل بريطانيا:

عرفت إنجلترا أهمية موقع تونس حوض البحر الأبيض المتوسط (الشرقي والغربي منه).

بالإضافة إلى الموانئ الطبيعية التي يمكن تحويلها بسهولة الى ترسانات، لقد عملت بريطانيا وسعت جاهدتا لكي لا تقع تونس في يد دولة قوية وخاصة فرنسا حيث كانت تنافسها في الحركة الإستعمارية شكل عام، وفي أقاليم البحر الأبيض المتوسط بشكل خاص، وخاصة بعد إحتلال فرنسا للجزائر وسقوطها[2].

سعت بريطانيا لتمتين الصلة بين تونس والدولة العثمانية وهذا بهدف الحصول على إمتيازات من جهة ومن جهة أخرى إبعاد فرنسا عنها، ولأجل هذا نجد أن إنجلترا أوفدت قنصلها "ريتشارد وود"[3] الذي تقرب من الوزير "مصطفى خزندار" [4]من أجل الحصول على إمتيازات إنجلترا.

أما في سنة 1856م، سعى ريتشارد وود للحصول من الخزندار على عقود ضمان، لكي يتمكن من خلالها من السيطرة على الايالة التونسية بشبكة واسعة من المؤسسات الإنجليزية وقد كان هذا طريق مباشر للحصول على إمتيازات فلاحية لزراعة القطن وأخرى في السكك الحديدية والبنوك[5].

---

[1] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 34.

[2] جلال يحي، **مدخل إلى العالم العربي المعاصر الحديث**، ط1، دار المعارق، مصر، (د.ت)، ص ص 268 – 259.

[3] ريتشارد وود: ولد بالقسطنطينة سنة 1806م، وعين ملحقا بالسفارة الإنجليزية بإسطنبول من سنة 1825الى سنة 1834 ثم قنصل بدمشق من سنة 1843 الى سنة 1841م يتكلم اللغة العربية والتركية واليونانية، تولى منصب قنصل عام ببريطانيا في تونس من سنة 1855الى 1879م. للمزيد ينظر: رشاد الإمام، **التفكير الإصلاحي في تونس في القرن التاسع عشر إلى صدور قانون الأمان**، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، 2010، ص 225.

[4] مصطفي خزندار: مملوك يوناني ولد سنة 1817م، وقد تربى بقصر أحمد باي، الذي عينه فيما بعد وزير للمالية، وقد إشتهر بمكره وسرقته العديدة، عزل عن سلطة سنة 1837م. للمزيد ينظر: الشيباني التميمي،**موسوعة التاريخ**، ط1، دار الغرب، صفاقس، 1995، ص68.

[5] جان غانيج، **أصول الحماية الفرنسية على تونس (1861–1881)**، تر: عادل بن يوسف ومحمد محسن البواب، ط 2، دار الأصالة، تونس، المنستير، 2009، ص 418

قرر "وود" على منح الأولوية للمؤسسات الصناعية حيث تمكن سنة 1871م، من الحصول على إمتيازات مد خط حديدي بين تونس وحلق الوادي وباردو، لمدة 09سنة، وتم تدشين هذين الخطين في أكتوبر 1872م، وأعطت أيضا في نفس السنة إمتياز مد الخطوط الحديدية بين تونس ومدن: باجة، الكاف، بنزرت، سوسة والقيروان[1].

وفي جانفي 1873م، إلتمس القنصل "وود" من الخزندار إمتيازات أخرى جديدة وهي حق إستغلال مناجم الرصاص جمة، لفائدة الشركة التي أنجزت الخط الحديدي بباجة، وإسناد توزيع مياه ضايا زغوان بحاضرة تونس إلى شركة الغاز التي تم تأسيسيها في 1872م، وفي نفس الوقت قدم مشروع بنك بلندن في أوت 1873م، باسم "بنك لندن لتونس"[2].

وفي سنة 1874م، إكتسبت شركة إنجليزية على إمتياز مد خط حديدي من تونس إلى الجزائر، حيث أصبحت إنجلترا بعد سنة 1876م، شبه محتكرة لسكة الحديدية في تونس[3].

وإبان سنة 1875م، تم إبرام إتفاقية بين إنجلترا وتونس تطبق على التجار الإنجليز بصفة خاصة وعلى البضائع الواردة من البلدان الأوروبية بصفة عامة، وكانت القوى العظمى تحترم هذه القاعدة في أغلب الأحيان[4].

وقد قامت بريطانيا بتدعيم وتشجيع بعض السكان الزائدين في مالطة على الهجرة الى تونس لكي يتمتعوا بإمتيازات وترتاح الدولة من أعبائهم ويكونوا سببا ترتكز إليه في التدخل في الشؤون الداخلية التونسية، لكنها لم تجد إستجابة من جانب رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال البريطانيين، لذلك نجدها قد أبطلت إمتيازات البنوك سنة 1848م[5].

لقد نقص الاهتمام البريطاني بتونس خلال سنة 1878م، خاصة بعد حصولها على جزيرة قبرص بحيث تخلت عن إمتيازات في المنطقة لصالح شركات فرنسية وإيطالية (إمتياز مد السكك الحديدية إلى

[1] لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديثة**، ط1، دار الفارابي، بيروت، 1958، ص 223.

[2] جان غانيج، **أصول الحماية الفرنسية على تونس (1861-1881)**، المرجع السابق، ص 419.

[3] جلال يحي، المرجع السابق، ص 259.

[4] شايب قدادرة، المرجع السابق، ص 36.

[5] جلال يحي، المرجع السابق، ص 259.

الجزائر لصالح شركة فرنسية) وأيضا تخلت عن (خط الحديد لصالح شركة روباتين الإيطالية وكان لها من خلال مساعدة من طرف الحكومة الإيطالية لها)[1].

ثالثا: قناصل إيطاليا وألمانيا:

أ/ : قنصل إيطاليا:

يعتبر مصالح إيطاليا وأطماعها في تونس لاتقل عن مصالح فرنسا وأطماعها في ذلك الإقليم، وكانت إيطاليا تحاول التوسع الإقليمي في تونس وتوحد بين بلادها وبين البلاد الإفريقية.

ترى إيطاليا أن تونس المنفذ الطبيعي لنشاط الإيطاليين والبعث للإمبراطورية الرومانية القديمة[2]، حتى ترى أن تتم الوحدة الإيطالية كانت أنظار قد إتجهت الى تونس، وتعتبر الجالية الإيطالية من أكبر الجاليات الأجنبية المتواجدة فيها[3]، وحيث كانت اللغة الإيطالية هي اللغة الأجنبية الأولى، حتى المستوطنون الإنجليز والمالطيين كانوا يستخدمونها، وقد إجتمعت الأحزاب على تأييد تلك السياسة بدعوى تكافئ السكان وحاجة الى توسيع وبسط النفوذ[4].

إن إيطاليا لم تنظر بعين الرضا على الإصلاحات التي قام بها الباي نحو حركته ففي 1864م، إثر ثورة " علي بن غذاهم" شاركت الأساطيل الإيطالية في المناورات وعبرت عن رفضها للسياسة الإنجليزية التي تدعى أن تونس جزء لايتجزأ من أملاك الدولة العثمانية[5].

حيث إستطاع القنصل الإيطالي "بينا"من الحصول على الإمتيازات في تونس منها إمتياز مد الخط الحديدي بين تونس وحلق الوادي من إنجلترا[6].

---

[1] علي محجوبي، **العالم العربي الحديث والمعاصر " تخلف الاستعمار ومقاومته"**، دار محمد علي للنشر، تونس، 2009، ص 45.

[2] جلال يحي، المرجع السابق، ص 262.

[3] شوقي عطاالله الجمل، المرجع السابق، ص 303.

[4] صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر–تونس– المغرب الأقصى)**، ط6، مكتبة الأنجلومصرية، (د.م)، 1993، ص 173.

[5] جلال يحي، المرجع السابق، ص 263.

[6] شوقي عطاالله الجمل، المرجع السابق، ص 302.

وقد عمل القنصل الإيطالي في تونس على زيادة نفوذ دولته وبإستمرار في الولاية، فحاول التدخل لدى الباي وحاول التقرب إليه، حيث تمكن من عقد معاهدة معه في سنة 1868م وهي المعاهدة التي تم بمقتضاها إعطاء الإيطاليين الحق في إمتلاك الأراضي والعقارات وإستغلال المناجم[1].

وهذا ما أدى إلى زيادة عدد الجالية الإيطالية وبشكل واضح، وأصبحت هذه الجالية الإيطالية تشتمل على التجار ورجال الأعمال وعلى مستوطنيين يعيشون ي أملاكهم وأراضيهم[2].

لقد كانت إيطاليا خلال السبعينات متحمسة أكثر من فرنسا للحصول على إمتيازات خاصة وأن رجال الأعمال الإيطاليون كانوا يلقون الدعم من قنصلهم في تونس وحتى من طرف حكومة روما التي دعمتهم ماديا لتحصل إيطاليا بذلك على خط الحديد تونس حلق الوادي المرسى سنة 1880م، بعد أن إضطرت إنجلترا لبيعه، بحيث فازت به شركة ملاحة جنوى وهذا كان من خلال الدعم المالي لها من طرف الحكومة الإيطالية على حساب شركة الحديد الفرنسية "بون قالمة" وهذا النشاط الإيطالي في تونس جعل فرنسا تعيين قنصل جديد في تونس رفضته فرنسا وذلك بتشجيع للقنصل روستان الحصول على إمتيازات أكثر[3].

ب/: قنصل ألمانيا:

طرحت المسألة التونسية في مؤتمر برلين 1878م، بإقتراح من وزير الخارجية الإنجليزي ثم المستشار الألماني على أن يتم إحتلال تونس من طرف فرنسا، وذلك لأن إنجلترا أرادت تعويض فرنسا عن إلحاق إنجلترا بجزيرة قبرص، وإبعاد المنافس الإيطالي، أما ألمانيا فكان سبب موقفها هو تحويل إهتمام فرنسا عن إسترجاع مقاطعتي اللازاس واللورين[4].

[1] جلال يحي، المرجع السابق، ص 264.

[2] نفسه ، ص265.

[3] علي المحجوبي، **العالم العربي**...، المرجع السابق، ص44.

[4] صالح بوساليم، "**دور التجربة الإصلاحية التونسية في التغلغل الفرنسي والمواقف الدولية من فرض الحماية (1881)**"، مجلة الدراسات التاريخية، المجلد 05، العدد01، جامعة غرداية، الجزائر، 2021، ص 159-180.

حيث أن ألمانيا لم تحرك ساكنا ولم تبدأ رأيا صريحا فقد كان "بسمارك"[1] سعيدا لأن فرنسا قامت بعمل يلهيها عنه ويلهيه عنها[2]، أما موقف ألمانيا فقد كان مؤيد لذلك ويظهر من خلال موقف المستشار الألماني "بسمارك" وتصريحيه للسفير الفرنسي أن الإجاصة التونسية قد نضجت وقد حان وقت قطافها، وأن عناد الباي وعدم المجاملة هو العامل الأساسي في نضج المسألة وستفسد هذه الفاكهة أو تسرق إذ تركتموها على الشجر لمدة طويلة[3].

إن دور مستشار الألماني بسمارك في الحقيقة نابعا من بعض مصالح ألمانيا الخفية، حيث كان يأمل أن تشعل الحملة على تونس الرأي العام الفرنسي وأن تقلل إهتمامه بالمنطقتين التي فازت بها ألمانيا سنة 1878م، كما أن المستشار ومن حكمته لايرغب في أن يخاطر ويخسر قضيته بإبداء الرفض كي لايجرح الشعور القومي الفرنسي في تلك الفترة وفي فيينا لم يجد ممثل الحكومة العثمانية نجاحا يذكر[4].

أما ألمانيا فقد بدت في تلك الأرضية، نظرا لموقف التعاون من قبل ممثلي فرنسا في المؤتمر.

وبدت أمام الدول الأوروبية الكبرى، دولة منزهة عن الأطماع كل همها هو إستصلاح دول أوروبا وتحقيق السلام الدولي المنشود[5].

وهكذا كان نهاية المؤتمر لصالح فرنسا بحيث قامت ألمانيا وإنجلترا بتشجيع فرنسا على إحتلال تونس وفصلها من ممتلكات الدولة العثمانية، وإن كانت تونس في الحقيقة لاتربطها مع الدولة العثمانية في ذلك العهد إلى الروابط الروحية[6].

وما يمكن قوله انه لطالما كانت دول شمال إفريقيا وعلى رأسهم تونس محط أنظار بلدان الضفة الشمالية للمتوسط وبخاصة فرنسا وإنجلترا وإيطاليا، التي كانت تعتبر كل منها هذا المجال الحيوي بمثابة

[1] بسمارك: سياسي بروسي تولى منصب المستارية (1871- 1890) من أهم إنجازاته الحلف الداخلي، وإقامة الإمبراطورية الألمانية ومن الناحية السياسية الخارجية هو تأسيس مكانة الكبرى السياسية الأوروبية بروسيا. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ص 543.

[2] محمد عصفور سليمان، المرجع السابق، ص 9.

[3] إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر، **تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر**، الجزء الثاني قارة إفريقيا، ط3، دار المريخ، المملكة السعودية، 1992، ص 98.

[4] صالح سليم، المرجع السابق، ص 159- 180.

[5] جلال يحي، **مدخل الى العالم العربي الحديث**، ط1، دار المعارف، مصر، (د.ت)، ص 272.

[6] حبيب ثامر، المصدر السابق، ص 25.

منطقة نفوذ لها وميدان إستثماراتها الاقتصادية وإرث أجدادها وملكها الشرعي، حيث دخلت هذه الدول في تنافس شرس ولدت من رحمه مجموعة من إمتيازات بمقتضى إتفاقيات ثنائية مع تونس كانت مجالا يتنافس فيه المتنافسون.

لقد أدت هذه الإمتيازات إلى ضعف الإيالة التونسية ومرورها بأوضاع صعبة خاصة في ظل تمركز الجالية الأوروبية التي حاولت إستكمال الاطماع الإستعمارية التي تخص كل دولة من الدول الثلاث التي تهدف إلى إقتسام ممتلكات الدولة العثمانية، لأنه كلما زادت الجالية كلما زادت المصالح، وكلما زادت الإمتيازات.

الفصل الثالث: القناصل الأوروبيون وفرض الحماية على المغرب الأقصى

(من خلال مؤتمر مدريد 1880م)

أولا: قنصل فرنسا

ثانيا: قنصل إنجلترا

ثالثا: قنصل ألمانيا وإسبانيا

شكل المغرب الأقصى صراع لدى الدول الأوروبية وذلك راجع لموقعه الإستراتيجي الهام، وإنفتاحه على المحيط الأطلسي من جهة وعلى البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى ولطول سواحله مما جعله محط أنظار العديد من الدول الأوروبية، حيث كانت تسعى كل منها ضمه إلى مستعمراتها فهناك من جاء من أجل إستكمال مشروعه الإستعماري وتوسيع حدوده وإمتدادها من خلال إبرام العديد من المعاهدات والإتفاقيات السياسية والإقتصادية التي أعطت لرعايهم حق التمثيل الدبلوماسي وكثيرمن الإمتيازات التي إفقدت المغرب الأقصى لإسقلاله نتيجة التدخلات المتكررة والضغوطات الممارسة عليه من جانب هذه الدول بفعل تزايد الأطماع وتضارب مصالحها مع بعضها البعض.

الفصل الثالث: القناصل الأوروبيون وفرض الحماية على المغرب الأقصى من (خلال مؤتمر مدريد 1880م)

أولا: قنصل فرنسا

بعد احتلال الجزائر سنة 1830م، تونس 1881م غدى المغرب الأقصى الدولة الوحيدة المستقلة في شمال إفريقيا التي ينظر إليها بطمع هذا ماجعلها مركز للأطماع وتنافس الدول الأوروبية[1].

نجد أن مختلف الوسائل العسكرية والدبلوماسية التي إستعملتها الدول الأوروبية لإضعاف المغرب بهدف إستعماره ولدته الضغوطات الإستعمارية، وقد حصلت فرنسا بمقتضاها على تسوية وعلى إمتيازات خطيرة كانت القاعدة المتينة التي تسربت من خلالها الدول الأجنبية الى المغرب بجميع مجالاته، فنتج عنها حرب مع فرنسا في واقعة إسلي 1844م، التي انتهت بهزيمة الجيش المغربي وتمكنت فرنسا من الإستيلاء على مدينة وجدة[2].

في سنة نفسها 1844م نجح المفوض الفرنسي بطنجة "ليون فيليب بيكلار"[3] في عقد تسوية على أساس أنها المعاهدة المغربية الفرنسية، لاتخول فرنسا إلا إمتيازات ضئيلة مقارنة بما حصلت عليه

[1] روم لاندور، **أزمة المغرب الأقصى**، تر: إسماعيل علي، حسن الحوت، ج1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1961، ص17.

[2] محمد الأمين محمد، محمد علي الرحماني، **المفيد في تاريخ المغرب**، دار الكتاب، الدار البيضاء،2005، ص239.

[3] ليون فليب بيكلار: وزير مفوض في نهاية 1862من إلتحق بمنصبه يوم 30 ماي 1863، لم يمكث فيه طويلا، توفي نهاية مارس 1864، كان عمله مهما بالمغرب على رغم من قصر المدة التي قضاها فيها.للمزيد ينظر: مصطفى أبو شعراء، **الإستيطان والحماية بالمغرب (1894-1865)**، ج2، ط5، المطبعة الملكية، الرباط، 1991، ص 605.

بريطانيا بمقتضى معاهدة 1856م وإسبانيا بمقتضى معاهدة 1861م[1]، وتتضمن هذه التسوية إمتياز الحصانة الدبلوماسية للرعايا الفرنسيون والمحميين من رعايا المغرب، فتمنح قناصل فرنسا وتجارها في جميع مدن المغرب الداخلية والساحلية[2]، حق إستخدام خدم وسماسرة وإنتهى هذا الصراع بتوقيع معاهدة لالة مغنية في 18 مارس 1845م، وتم خلالها رسم الحدود رغم أن هاته الحرب لم تدم طويلا إلا أن الهزيمة تركت آثارا وخيمة وجعلت الشعب المغربي يشعر بقرب الاحتلال لاسيما بعد إحتلال وجدة[3]، ومع مرور الوقت سعت فرنسا على تحقيق مصالحها التجارية داخل المغرب، والحصول على إمتيازات وتفاوضت فرنسا مع المغرب في هذا الشأن وتمكنت من توقيع إتفاقية 19 اوت 1863م، بموجبها حصلت على توسيع الإمتيازات والحماية القنصلية[4]، لتشمل المغاربة من موظفين في القنصليات وممثلين قنصليين في المدن الداخلية والتجار والفلاحين والشركاء في التجارة[5].

دعت فرنسا معللة على سبب حمايتها للرعايا المغاربة بأنها لم تكن تستهدف شيء، غير الدفاع عن حقوق الإنسان وتنمية التجارة، وهي في الحقيقة تهدف الى تعبئته بالأجانب لخدمة مصالحها الإستعمارية ومن أجل تعزيز نفوذها وتغلغلها داخل المغرب[6]، وإستفحل أمر الحماية القنصلية داخل المغرب وباتت متداولة بين العام والخاص وأصبح حكام المخزن ينددون بهاته المشكلة وحتى الأجانب أقروا بخطورة هاته المشكلة، ومن بينهم السيد "جون دارموند هاي" وهو قنصل عام لبريطانيا الذي وضح مدى شيوع الحماية.

---

[1] عبد الوهاب بن منصور، **مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها الى مؤتمر مدريد 1880م**، ط3، المطبعة الملكية، الرباط، 1985، ص17.

[2] إبن زيدان عبد الرحمان، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، ج3، مطابع إيديال، الدار البيضاء،1990، ص529.

[3] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص224.

[4] الحماية القنصلية: هي إمتياز منحه ملوك المغرب لبعض دول أوروبا، بحيث يخول هذا الإمتياز لهذه الدول حماية رعاياها في ارض المغرب فضلا عن حماية رعايا دولة اجنبية أخرى، حتى وإن لم تربطها علاقة مع المغرب. للمزيد ينظر: علال الخديمي، المرجع السابق، ص 157.

[5] محمد العربي معيريش، **المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (1873–1894)**، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989، ص39. للمزيد: حول المعاهدة الفرنسية المغربية (**أنظر للملحق 2 ص 56**) .

[6] حسن صبحي، المرجع السابق، ص11.

وعند تولي الحسن الأول العرش المغربي 1873م، كان المغرب عارما بالفوضى والإضطراب بتواجد الأطماع الأجنبية في أفاقه من أجل إستئثار خيرات المغرب الوفيرة، ومزاحمة المغاربة[1] في العيش ولكن قوة الحسن الأول والشجاعة والتبصر السياسي والديني جعلت منه شخصية قوية وقفت في وجه الاطماع الأوروبية من أجل مصلحة المغرب والمغاربة، ونجد أنه قد دعى الدول الأوروبية إلى عقد مؤتمر دولي يضع فيه حد للحماية القنصلية وتم بالفعل عقده في 1880م بمدريد، رغم أنه لم يحقق الغاية التي يتوخاها السلطان المغربي، قدم المغرب وفد وعلى رأسهم السيد بركاش وزير الخارجية الذي حدد بوضوح سياسة المغرب وإعتبرها دولة حرة مستقلة وحصل على ضمانات مهمة فيما يخص الإمتيازات الأجنبية[2].

بعد مؤتمر مدريد باتت لمدينة طنجة مجلس برئاسة قنصل فرنسي وإسباني وإكتسب الأجانب حق في تأسيس محاكم قنصلية في المغرب وحماية مواطنين مراكشيين وهم اليهود والنصارى الذين إستوطنو فيه، ونجد أن الحسن الأول قد تحالف مع ألمانيا وإنجلترا ضد فرنسا خوفا من أطماعها فيه ودخل المغرب مرحلة جديدة تنافسية بين فرنسا وإسبانيا وإنجلترا وألمانيا[3].

نتيجة تدخل الدول الأوروبية في شؤون المغرب من بينها إنجلترا وإسبانيا، تعمدت فرنسا عدم إظهار سياسة الطامع في المغرب الأقصى وبأنها لا تهتم به إلا بحكم وجود حدود مشتركة معه ولمصالحها التجارية هناك، ولكن في الحقيقة تسعى إلى إثارة المشاكل داخله خاصة مع رجال المخزن لإيجاد فرصة ملائمة لبسط نفوذها وسيطرتها عليه[4]، والتوغل فيه، في سنة 1890م أبرمت إتفاق مع بريطانيا بخصوص قارة إفريقيا، تحصلت فيه فرنسا على المنطقة الواقعة شمال خط يمتد من نهر ساي على نهر النيجر الى باروة على بحيرة تشاد، وتحصلت إنجلترا على المنطقة الواقعة جنوبه، إن هذا الإتفاق لايشمل أراضي المغربية الممتدة من طنجة الى نهر السينغال، فهي تبقى خارجة عن نفوذ الدولتين، حيث أن هذا الاتفاق لايترك لفرنسا شريطا ضعيفا من الصحراء[5]، ولعل فرنسا كانت ملزمة بالسخاء مقابل أن تشتري سكوت بريطانيا حينما تشرع في تعويض ماضاع منها جزء أو بأجزاء من الصحراء المترامية الأطراف ثم

[1] محمدالأمين محمد، المرجع السابق، ص 235.

[2] نفسه، ص 241.

[3] محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي المعاصر لبلاد المغرب**، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996، ص 349.

[4] محمد العربي معيريش، المرجع السابق، ص 218.

[5] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 80.

في سنة 1900م، قامت فرنسا بتوقيع مع إسبانيا لتحديد الممتلكات الإسبانية في الصحراء الغربية بوادي الذهب[1].

ولقد إستغلت فرنسا إنشغال بريطانيا بحرب البوير بجنوب إفريقيا والتي إمتدت من 1899م الى 1902م، كما إستغلت أيضا وفاة الوزير أحمد بن موسى سنة 1900م الذي كان يتبع أسلوب الحسن في مدافعة الأطماع الإستعمارية، وعليه أصبح الباب مفتوح وما على فرنسا إلا تحقيق مبتغاها[2].

ثانيا: قنصل إنجلترا

عرفت علاقة المغرب بإنجلترا على أنها علاقة وثيقة وذلك خلال النصف الثاني من القرن 19م وبين امراء المغرب والقنصل البريطاني "إدوارد درموند هاي".

حيث نجد أنه مثل فيها أساس العلاقات المغربية البريطانية، وإستطاع ان يكسب ثقة السلطان، وأصبح بذلك ممثلي إنجلترا بمثابة حامية للمغرب ومستشاريها نظرا لتأثيرها ومكانتها لدى المخزن، وهذا قبل مؤتمر مدريد 1880م[3]، إستغل "هاي"[4] المفوض البريطاني بالمغرب العلاقة الوطيدة التي كانت تجمع لمخزن بعناصر أجنبية أخرى[5]، خاصة بعد الحماية الفرنسية على تونس 1880م، حيث وجد في تحركات "أورديقا" في المغرب الأقصى فرصة تسمح بإسترجاع مكانة بريطانيا مستغلا ثقته بالسلطان، وطلب السلطان دعم من بريطانيا التي أرسلت إنذارا لفرنسا، إن هي أقدمت على أن تدخل من شانها أن يؤدي إلى فرض الحماية على المغرب[6].

وفي سنة 1882م، قام "جون ديرموند هاي" بزيارة رسمية إلى السلطان الحسن الأول وكان خلالها يقيم بمراكش وأخبر "هاي" السلطان برغبة فرنسا في المحافظة على العلاقات الودية مع المغرب وهي

---

[1] شارل أندري جوليان، **تاريخ إفريقيا الشمالية**، تع: محمد مزالي، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت،2011، ص 50.

[2] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 82.

[3] محمد العربي معيريش، المرجع السابق، ص–ص 224، 225.

[4] Miegle jeah-louis, Une Mission Français a Marrakech en (1882), S.L, 1968,p p 77-78

[5] عبد الكريم محمود غرايبية، دراسات في تاريخ إفريقيا العربية (1958–1918)،(د.ط)، جامعة دمشق،1968، ص79.

[6] جوندرمودهاي : ولد جوان 1816م، تلقى تعليمه في إدينبورغ، وعند إنتقال والده الى طنجة سنة 1829م، التحق به في 1832م، إشتغل مساعد للقنصل البريطاني في الإسكندرية، في سنة 1886م تم تعيينه قنصلا لبريطانيا بالمغرب، كانت له صداقة متينة مع سلاطين المغرب، إقترح عل حكومته عقد مؤتمر دولي بالمغرب. للمزيد ينظر: خالد بن الصغير، المرجع السابق، ص–ص 52، 56. وعبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 19.

تعمل على إحترام إستقلال المغرب ووحدة أراضيه، وقد إطمأن السلطان لهذه التأكيدات، وإعترف "هاي" بوضع الجيش المغربي بأنه سيكون عاجزا تماما على مقاومة الجيش الفرنسي الذي إكتسب أسلحة حديثة ومتطورة إذا ما هاجم المغرب، وأن موانئه سوف تكون تحت رحمة أي قوة بحرية تهاجمها[1].

نجد أن الأعمال التي كان يقوم با المفوض "هاي" في المغرب تبدوا ظاهريا في مصلحة المغرب بينما في حقيقة الأمر ماهي إلا تمهيدات للمخطط الإستعماري البريطاني من أجل الإستحواذ على المغرب ونصب خيراته لصالحها، وبعد زيارة "ستيفيلد" وهو بين الرحالة البريطانيين المغربن حيث قام بكتابة كتاب سماه المغرب، كاشفا أهميتها بالإضافة إلى أنه أوصى بريطانيا بإستعمار مراكش قائلا: "يجب على إنجلترا أن تتخذ لها في البلاد نواة مستعمرة، وهذه النواة سوف تتسع الى أن تصير منتجة للقمح الذي يمكن إنجلترا من أن تستغني عن باقي العالم ولو تضاعف سكانها[2].

لقد باتت السياسة البريطانية تظهر للعلن بوجهها الطامع في المغرب الأقصى، وقام رجال دولة إنجلترا يفكرون في فرض حمايتهم على المغرب، بتصريح من "سالسبوري" عام 1887م قائلا: "أنه في حالة ماإذا وقع تقسيم لأراضي المغرب فستكون شهيتنا طيبة" بالإضافة إلى حدوث تغيرات في علاقة إنجلترا وفرنسا وألمانيا بالمغرب، حيث عمل الإنجليز بمحاولة الاستقرار في طرفاية المغربية، مع حدوث الكثير من الأزمات دفعت فرنسا إلى إستبدال موقفها بالمغرب خاصة حين مرض السلطان "حسن الأول" في أكتوبر 1887م، توتر الحال داخل المغرب من جراء قيام إنجلترا مقترحة على حكومات باريس وروما ومدريد بعث سفن بحرية إلى المياه المغربية من أجل المناقشة بصورة فعلية مسألة إحتلال الساحل المغربي[3].

بوصول القنصل البريطاني "سميث" إلى المغرب 16ماي 1891م حيث بذل جهد كبير من أجل المحافظة على حسن التفاهم مع السلطان ووزرائه، استدعى السلطان "الحسن الأول" عقد معاهدة تجارية وهذا بهدف الحصول على حق الملكية للأجانب في المغرب مع العديد من الإمتيازات التجارية في السواحل المغربية، بالإضافة إلى بلاغ من "سميث" بأنه لن يذهب إلا بعد قبول هذه المطالب وهو

[1] لبيب رزق يونان، **العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام 1900**، ط3، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1981، ص 257.

[2] محمد العربي معيريش، المرجع السابق، ص 227.

[3] نفسه، ص 228.

مادفع بالسلطان في 25 ماي 1892م الى عقد مجلس للعلماء يهدف إلى مناقشة بعثة "سميث" وإنتهى المجلس برفض مطالب النائب الإنجليزي لأن القبول بها يعني القبول بنصف حماية إنجليزية[1].

ثالثا: قناصل ألمانيا وإسبانيا:

أ/ : قنصل ألمانيا :

تعتبر ألمانيا من الدول الأوروبية التي لم يكن لديها أي إهتمام بسياسة التوسع الإستعماري، وهذا بضل مستشارها بسمارك بخلاف الدول الأخرى كفرنسا وبريطانيا.

في سنة 1852مقام القنصل العام الروسي الذي يقيم في إسبانيا والبرتغال بزيارة طنجة للوقوف عن كثب على الأهمية الإستراتجية والإقتصادية والسياسية الذي قام المغرب بإكتسابها في ألمانيا، وبحث سبل إقامة تمثيل دبلوماسي ألماني في طنجة، نجد أن هذه المبادرة لم تلقى أي تمثيل من طرف المخزن[2] المغربي[3].

الأمر الذي جعل العلاقات بين البلدين إلى غاية 1869م، تتسم بالغياب التام لأي تمثيل دبلوماسي، وهذا ماأدى إلى غياب علاقات التبادل الاقتصادي والتجاري، إن تحول البنيات الإنتاجية الذي ستعرفه ألمانيا فيما بعد جعل تحولها من دولة زراعية الى دولة صناعية لها رغبة قوية في الأسواق الخارجية واليد العاملة، وبفضل الأهمية الإستراتيجية والسياسية للمغرب المجاور للجزائر، الذي كان محتل من طرف فرنسا عام 1830م، حيث كشف المستشار الألماني بسمارك أهمية ربط العلاقات الدبلوماسية مع المغرب، وهذا ماجعله يبادر في إتخاذ قرار بفتح القنصلية الألمانية بطنجة 1872م، وهو الامر الذي أعلن عنه هذا التعيين وفاة السلطان "محمد بن عبد الرحمان" مما دفع ألمانيا أن تقوم بتأجيل إرسال قنصلها وبقائه في جبل طارق بإنتظار تنصيب السلطان الحسن الأول[4].

---

[1] عبد الهادي التازي، **التاريخ الدبلوماسي للمغرب (من أقدم العصور إلى اليوم)**، ط3، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، مصر، 1988، ص94.

[2] المخزن: يقصد به الدولة ومحيطها المركزي وإجهزتها. للمزيد ينظر: إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 270.

[3] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 270.

[4] محمد خير فارس، **المسألة المغربية (1900-1912)**، ط2، دار الشرق، بيروت، 1980، ص ص 54-56.

عرض الممثل الألماني "كوليتش"على السلطان مساعدة ألمانيا لتكوين جيش مغربي عصري، وقيام بتزويده بالعتاد الحربي، وأيضا القيام بإصلاحات أخرى في مجال سكك الحديد والتلغراف، إن ألمانيا لم تمكث أن غيرت "كوليتش" وعوضته بقنصلها في بيروت "تيودوريبر"[1] الذي يتقن اللغة العربية، وذلك في أكتوبر عام 1873م، قام القنصل الألماني الجديد بالإهتمام بتنظيم القنصلية الألمانية في طنجة وتزويدها بأطر جديدة ومساعدين كان من أشهرهم "منصور ملحمة" سوري الجنسية الذي عاش في المغرب حوالي ربع قرن، والحاج "علي بوطالب" إبن أخت "الأمير عبد القادر" ولقد قدم القنصل الجديد السلام للسلطان في مدينة فاس صيف عام 1877م، وحمل معه الهدايا للسلطان "آلة لضخ الثلج" مما مهد حسب رأي بعض المؤرخين عن إبرام معاهدة إقتصادية[2].

بصفة عامة من هناك بدأت تتزايد المصالح الألمانية في المغرب، بدأ بدوره يحتاج إلى بعض المواد المصنعة والمدفعية اللازمة لتسليح وتحديث الجيش، إذ كلف السلطان الحسن الأول النصل المغربي لدى ألمانيا "بن سليمان" بالإتصال بمصالح الأسلحة الثقيلة بألمانيا، وفي نفس العام عهد السلطان إلى "الحاج العربي بريشة" بإقتناء كمية من الأسلحة من ألمانيا حيث قام بتزويد الممثل الألماني بقائمة عناوين المصانع الألمانية خاصة مصانع دار كروب.

بعد تسليم "غليوم الثاني" الحكم أرسل السلطان الحسن الأول في 1889/01/22م، بعثة دبلوماسية برئاسة عامل الشاوية "عبد السلام بن رشيد الحريزي" وأربعة ضباط وكاتب، ونجد أن هذه البعثة ساعدت على مزيد من التقارب الألماني المغربي، حيث أصدر "غاليوم الثاني" أمرا بتعيين وزير مفوض جديد في مارس عام 1889م[3]، الذي كان له دور بارز في إتباع سياسة جديدة لعلاقات المغربية الألمانية وهو القنصل تاتينباخ ، حيث قام بفاس على توقيع إتفاقية تجارية بين البلدين في جوان 1890م، وقد أشرف على إقتناء المغرب من ألمانيا 3 سفن تحمل إسم سيدي التركي والحسني والبشير، وكانت التحرشات الفرنسية على الحدود الشرقية سببا في البحث لطلب مساعدة ألمانيا مرة آخرى، وتم

[1] تيودور ويبر: قنصل ألمانيا سابقا، عين وزير مفوضا ووصل الى طنجة في أكتوبر1875، وكان مستعربا ممتازا، إستطاع أثناء إقامته نشر نفوذ دولته الاقتصادي والسياسي بعد أن كان ضعيفا، عاش بالمغرب نحو 10 سنين، احيل على تقاعد سنة 1885م.
للمزيد ينظر: مصطفى أبو شعراء، المرجع السابق، ص 605.

[2] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص ص 60-63

[3] حسن الشهابي، **الملابسات الدولية وقضية الوحدة المغربية من خلال التاريخ**، العدد الخامس، وزراة شؤون موريطانيا، 1968، ص 34.

إرسال بعثة إلى الإمبراطور الألماني برئاسة المهدي المنبهي وعدد من المساعدين، توجت العلاقات المغربية الألمانية خلال هذه الحقبة زيارة الإمبراطور الألماني "غليوم الثاني" لطنجة 1905م، خلال الجولة التي كان يعتزم على القيام بها في البحر الأبيض المتوسط، التي كانت تهدف للتغيير عن إنشغال ألمانيا بالقضية المغربية، وتحسين القوى الإستعمارية بذلك، خاصة مع تزايد الأطماع الفرنسية والبريطانية حول المغرب[1].

لقد تصاعدت الأحداث في المغرب إلى حد المناداة ببيعة المولى "عبد الحفيظ" بديلا لأخيه السلطان "عبد العزيز" الذي قام بإعلان عن تنازله على العرش في أوت عام 1908م وفي جويلية عام 1911م قامت المانيا بالتحرك عسكريا بإرسال سفينتها الحربية "بانشر" الى مدينة أغادير لتشويش على فرنسا التي دخلت بفاس بدعوى إقرار الامن والنظام، ولكن سرعان ما إنسحبت ألمانيا بعد أن حصلت من فرنسا على ما كانت تريده من مطامع بالتخلي عن لعب أي دور في المغرب مقابل التعويض على حساب حساب الكونغو والغابون متحصلة بذلك على منفذ بحري لمستعمراتها في الكاميرون، وهكذا تم تخلي من طرف ألمانيا عن المغرب وقامت بترك فرنسا طليقة تتفرد به وتفرض عليه التوقيع على معاهدة الحماية في 30 مارس عام 1912م[2].

ب/ : قنصل إسبانيا

تعتبر الهزيمة التي ألحقت بالمغرب الأقصى أمام الإسبان في معركة تطوان 1860م، وقد عملت إسبانيا فيها على فرض شروط قاسية بمقتضى معاهدة الصلح المبرمة بينهما في 1860/04/26م على إنشاء كنيسة بفاس وأخرى بتطوان مع تسهيل أداء الرهبان الضرائب وأن يكون هناك الإحترام والتوقير لهم ولكنائسهم الخارجية واردة وصادرة يطلعون على المشتريات السرية للحكومة المغربية كالمعدات الحربية بالإضافة الى أن جل تنقلاتهم تجري تحت أعين الإسبان[3].

واقعة تطوان هي التي أزاحت حجاب الهيبة من بلاد المغرب وإستطال النصارى بها وكسر المسلمون إنكسار لا مثيل له، وتفاقمت الحمايات ونشأ عنها ضرر كبير، أما الإتفاقية المغربية الإسبانية 20

[1] حسن الشهابي، المرجع السابق ، ص 34.

[2] خيرية عبد الصاحب، **الفكر القومي في المغرب**، ط3، دار الرشيد، بغداد، 1983، ص26.2

[3] عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص 15.

نوفمبر 1861م[1]، كانت تجارة محضة وبه تم توقيف حركة السفن المغربية بسواحل الريف إلا بإذن من السلطات الإسبانية إضافة إلى تصريح لهم بقطع أخشاب الغابات المغربية وتصديرها ، وباتت بحق تملك العقار فيه، وللأسطول الإسباني بصيد السمك وقطع الإسمنت والمرجان بشواطئه لقاء ضريبة سنوية رمزية، وهذا ماجعل إسبانيا تتحصل على إمتيازات تنال من سيادة دولة المغرب وكرامته وشعبه[2].

لم تعقد أي دولة مع المغرب معاهدة أقسى من المعاهدة الإسبانية المغربية حيث باتت إسبانيا من جرائها تتمتع بجل مواد هاته الإتفاقية وفي مصلحتها، ومن خلالها تم الإعتراف لإسبانيا وقناصلها ورعاياها القاطنين بالمغرب بفوائد وإمتيازات، وهناك الكثير من المحميين الذين يلعبون دور الوسطاء بسلطة العاهل سواء في الأقاليم أو بين مختلف الفئات الإجتماعية، وأمثلة منهم "شريف الوزان" الذي عبد الطريق في "توات" أمام الفرنسيين وأثار لصالحهم العصيان وسط قبائل الريف، بإضافة الى شيخ "تامصلحت" الذي قام بحضور "ثورة الرحامنة الكبرى"، وكان تحت حماية الإنجليز ويعمل ضد السلطة المخزنية[3].

عملت إسبانيا بعدما قامت فرنسا بالتدخل في شؤون الصحراء وتونس على تدعيم وجودها في المغرب والبحث على الفرصة الملائمة لتدعيم ركائزها هناك، خوفا من فرنسا التي تطمح هي الأخرى في موارد المغرب الأقصى ودعت إسبانيا عام 1875م الى ضرورة عزل عامل أنجرة "أحمد بن حقو لأنه كان يمنع دخول التموين الى سبتة، وتم ذكره بالفصل 45 من المعاهدة التجارية بين المغاربة والإسبان التي تنص على حرية التبادل التجاري، مع تهديد الممثل الإسباني وتدخله في شؤون الخاصة بالمخزن، فإن العاهل قام بالمحافظة على حسن الجوار والعلاقات الدبلوماسية[4].

لقد تم في مدريد 1882م، عقد مؤتمر للجغرافيا الإستعمارية والتجارية وإنتهى هذا المؤتمر الى أن أي تهديد للمغرب هو تهديد ضد إستقلال إسبانيا نفسها، وأوضحت بأنها ضد كل من إحتلال فرنسا للمغرب وإنجلترا لطنجة، وقد عملت اللجنة الى دفع الرأي العام للإهتمام بالمسألة المغربية، وسعت

[1] الناصري أبو العباس، المصدر السابق، ص 11.

[2] جرمان عياش، **دراسات في تاريخ المغرب**، ط4، المملكة المغربية للناشرين، الدار البيضاء، 1986، ص50..

[3] عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص16.

[4] جرمان العياش، المرجع السابق، ص 51.

إسبانيا من أجل المحافظة على المغرب الى غاية تحسين مبادئ مؤتمر 1880م، المتمثلة في تأييد "هاي" للجهود الرامية الى المحافظة على الوضع الراهن للمغرب[1].

عند شروع إسبانيا في بناء منشأتها بجوار ضريح "سيدي ورياش" قام السكان بهدمها بعدما حاولوا إقناع الإسبان بالبناء في مكان آخر[2]، فتطورت الأحداث الى حرث الى حرث حقيقية ودخلت قبيلة قليعة الزناتية في مواجهة الجيش الإسباني الذي تدعمه المداقع والإمدادات أو كانت الهزيمة على الجانب الإسباني "الماريشال مارتيني كامبوس" الى المغرب للحل، وإستطاع إنتزاع تعويض من المخزن قدره أربعة مليون ريال كهدية مقدمة على قتلى الإسبان[3].

المكانة التي لا تحسد عليها إسبانيا في المغرب، هي التي جعلتها تعمل على المحافظة على الوضع الراهن فصارت تميل كثيرا نحو محو سياسة التقارب والإنضمام الى الأحلاف الدولية، المواجهةوالإنضمام الى الأحلاف الدولية المواجهة ضد فرنسا في أحوال كثير ،وعملت إسبانيا وإيطاليا على إفساد خطط فرنسا في المغرب بحكم المصالح المشتركة، وهو ما دفع إسبانيا الى تأييد الحكومة المغربية في ديسمبر 1887 لتعديل إتفاقية مدريد، وهذه الأخيرة قامت بإقتراح مؤتمر دولي جديد 1888 من أجل مراجعة قرارات المؤتمر الأول، إلا أن هذا الإقتراح فشل في مهده[4]، حاولت إسبانيا حل مشاكلها مع السلطان الحسن الأول وديا وذلك بسبب خوفها على المغرب أو غيره[5]، وهذا ماكان يسعى إليه السلطان المغربي هدأت الأوضاع بطريقة سليمة بعيدة عن العنف في 29 فيفري 1894م تفرغ للتفاوض مع كامبوس بالمغرب، لكن هاته المفاوضات لم تصل الى أي إتفاق بسبب المطالب المجحفة التي تقضي بقمع حركات التمرد بالقوة وتسليم الرهائن إلى إسبانيا، وقبول السلطان بعقد إتفاقية مع الإسبان وذلك بسبب خوفه على نفسه وأسرته من أخطار القبائل مما جعله يرضخ ويستسلم لهم في 5مارس 1894م، ونجد أن

[1] الناصري أبو العباس، المصدر السابق، ص 165.

[2] محمد العربي معيريش، المرجع السابق، ص 237.

[3] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 148.

[4] محمد العربي معيريش، المرجع السابق، ص 238.

[5] عبد الكريم غلاب، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي (عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر)**، ج3، ط5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص 106.

هذه الإتفاقية زادت أمام الدول الأخرى للتدخل في شؤونه الداخلية والخارجية من أجل تحقيق مصالحهم الإستعمارية[1].

نستنتج مما سبق أن التجاذبات الإستعمارية التي تعرض لها المغرب الأقصى للسيطرة على نفوذه، بالتركيز على إستراتيجية هاته القوى الإمبريالية نظرا لمكانتها الإستعمارية في تلك الفترة جاءت في البداية خططها على شكل مناوشات عسكرية (فرنسا – إسبانيا)، وإستكمال بسط نفوذها في شمال إفريقيا وبمظهر الصداقة "بريطانيا" إتخذتها كذريعة للحصول على إمتيازات إقتصادية وقضائية، بعد إبرامها معاهدات غير متكافئة في النصف الثاني من القرن 19م لتحقيق مبتغاها، نجد أن مصير المغرب في هذه الفترة لم يعد مرتبطا بأعمال وسياسة السلطان بقدر ماأصبح مرتبطا بما تمليه السياسة الدولية ومصالح الدول الأوروبية ومطامع الإستعمار الفرنسي الذ قطع شوطا بعيدا لتدخل في شؤون المغرب وبالتالي فرض عليه معاهدة الحماية 1912م التي فتحت المجال أمام الهيمنة الإستعمارية الفرنسية والإسبانية على المغرب.

[1] محمد بن محمد بن مصطفى المشرفي، **الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية**، تح: إدريس بوهليلة، ج1، ط1، منشورات وزراة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 2005، ص215.

الخاتمة:

الخاتمة :

وفي ختام دراستنا هذه توصلنا إلى مجموعة من النتائج والملاحظات كالتالي:

شهدت العلاقات الجزائرية التونسية فترات من الصراع والسلم وذلك راجع لأزمة الحدود بين البلدين ورفض إيالة تونس التدخلات الجزائرية في شؤونها الداخلية نظرا لإستنجاد العديد من حكام تونس بالقوات الجزائرية

تميزت العلاقات الجزائرية مع السلطان المغربي بالصراع في أغلب الأحيان حيث كان العثمانيون ولإعتبارت دينية وسياسية وإستراتيجية يحاولون فرض نفوذهم على المغرب الأقصى، فيما كان المغاربة ولإعتبارات دينية وقومية يرفضون ذلك، وأيضا رغبتهم في التوسع على حساب الأراضي الجزائرية.

أبدت الشعوب المغاربية حزنها لما حل بالجزائر حيث قدمت دعمها لأشقائهم الجزائريين بالوقوف معهم في محنتهم، وهذا يدل على أن الخلافات السياسية بين الإيالات لم تؤثر على عمق الروابط الإنسانية والتاريخية بين شعوبها.

ملامح التقارب الفرنسي المغاربي فكانت العلاقات بينهم تتخللها فترات من الود وفترات من التوتر.

غلب على الاهتمام الأوروبي بتونس الطابع التجاري من خلال البحث عن أسواق جديدة ومجال حيوي للتجارة وهذا ضمن نظام الإمتيازات الاقتصادية الذي كان بمثابة الوسيلة التي دعم بها الأوروبيون تواجدهم في المنطقة وحماية رعاياهم.

بدأت الدول الأوروبية في التنافس والتطاحن فيما بينها من أجل إرساء دعائم وجودها في المنطقة عن طريق مجموعة من الإمتيازات حيث حاولت الدول الأوروبية أمثال " فرنسا- إنجلترا- إيطاليا" الحفاظ على مصالحها بشتى الوسائل، حتى ولو كان على حساب باقي الدول، وفرنسا بإعتبار الدولة الوحيدة العظمى في البحر الأبيض المتوسط كان المنافس الأكبر.

إنتهزت الدول الأوروبية سوء الوضع المالي بتونس لتحصل على إمتيازات جديدة وتبرم معاهدات غير متكافئة لصالح رعاياهم، وفي هذا الصدد برزت فرنسا كأثر دولة إحتكرت هذه المشاريع، حيث فتح لها المجال لسيطرة على التجارة الداخلية والخارجيةلتونس، فوضعت تونس بين السندان والمطرقة مما

دفعها لتشكيل لجنة مالية دولية سمحت للأوروبين في التدخل في شؤون الداخلية للبلاد وتعميق النفوذ الأوروبي وبالأخص الفرنسي والإستعداد لقطف الإجاصة الناضجة على حد تعبير "بسمارك".

لقد منح مؤتمر برلين تونس لفرنسا كتعويض لها وفرنسا بطبيعة الحال قبلت هذه المنحة لما لها من مصالح في المنطقة فباشرت في تطبيق مشروعها خاصة في ظل دعم القوى الأوروبية الكبرى لها، لتكون بذلك تجربة نظام الحماية كاول تجربة في شمال إفريقيا تم تطبيقها في تونس.

مارست الدول الأوروبية ضغوطا سياسية وعسكرية وإقتصادية على المغرب طيلة القرن التاسع عشر، أرغمته على تقديم سلسلة من التنازلات إستنزفت خزينته وأنهكت قواه، وإقتطعت أجزاء من ترابه الوطني، كما سهلت إتساع نطاق التوسع الإمبريالي مع إستفحال ظاهرة الحماية القنصلية وفشل المحاولات الإصلاحية.

في إطار بند الدولة الأكثر تفضيلا عقدت الدول الأوروبية مع المغرب بطريقة دبلوماسية عدة إتفاقيات، والتي أعطت حق الإستفادة من نفس الإمتيازات التي يمكن أن تمنح لدولة ما، حيث إستفاد من تجارب الأجانب بالمغرب من نفس الإمتيازات التي تمتع بها تجار إنجلترا.

أدت الحمايات القنصلية الى توسيع وتعزيز التغلغل الاقتصادي والإستعماري بالمغرب والتي بواسطتها تحول المغاربة إلى حلفاء مع الأجانب وصار بعض الأجانب يسيطرون على كثير من ثروات البلاد وخيراته.

تعتبر معركة إيسلي 1844م شهادة حية على تضامن المغرب مع الجزائر على تشبته بالمبادئ النبيلة التي تمليها عليه تعاليم الإسلام، هذا بالإضافة إلى أن هذه معركة كشفت إصرار الجيش المغربي على الوقوف في وجه المد الإستعماري الفرنسي.

لقد رخصت الإتفاقية الإسبانية التجارية المبرمة 1861م حق الرعايا الإسبان أن يشتروا في المغرب عقارات ويتصرفوا فيها تصرفا مطلقا، وبحكم هذه المادة صار للأجانب من كل الأجناس الحق في تملك العقار في المغرب.

أدت الإتفاقية المغربية 1863م إلى ترسيخ الإمتيازات الممنوحة للأوروبيين وتكريس نظام الحماية الفردية.

لقد كان الأمل من إنعقاد مؤتمر مدريد 1880م هو الحد من إنتشار الحماية الأجنبية وإسقاط نظام الإمتيازات، لكن نتائجه جاءت عكس ماتمناه المغاربة بل وأعطت صلاحيات ونفوذ أكبر للدول الأجنبية، إذ إعتبرت البداية الفعلية لوضع الاحتلال يده بالمغرب.

أدى ضعف السلطة المغربية إلى وصول حدود التطاول على أجهزت الحكم في المغرب، وبه أصبح دولة مستعمرة دون سيادة أظهرته على حقيقته وأنها غير قادرة على مواجهت الغزو الأجنبي ويمكن إخضاعها لشروط مذلة، وبه في 12 مارس 1912م دخل المغرب تحت الحماية الإزدواجية يسن فرنسا وإسبانيا.

وفي الأخير بالرغم من الجهد المبذول في موضوعنا إلا أننا لانزعم بأننا وفينا الموضوع حقه كاملا غير منقوص، بل إن طبيعة هذا الموضوع تحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث والتحليل.

الملاحق

الملحق رقم (01) : فصول قانون عهد الأمان 1857م

(٤) أمر يتضمن القواعد العامة فى ضبط سير البلاد والتزام
عمو الباى بالعمل بها وهو الأمر المعبر عنه بعهد الأمان
فى ٢٠ المحرم ١٢٧٤ = سبتمبر ١٨٥٧

الحمد لله الذى أوضح للحق سبيلا ، وجعل العدل لحفظ نظام العالم كفيلا ، ونزل الأحكام على قدر المصالح تنزيلا ، ووعد العادل ، وتوعد الجائر ، ومن أصدق من الله قيلا ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذى مدحه فى كتابه بالرؤف الرحيم وفضله تفضيلا وبعثه بالحنيفية السمحاء فبينها تبيينا وفضلها تفضيلا ورتبها كما أمره ربه إباحة وندبا وتحريما وتحليلا فلن تجد لسنة الله تبديلا ولن تجد لسنة الله تحويلا وعلى آله وأصحابه الذين أقاموا على معالم الهدى فلما لمن اقتدى ودليلا . وفهموا الشريعة نصا وتأويلا وأبقوا سيرتهم الفاضلة وأحكامهم العادلة أمانا جليلا . ونستوهبك اللهم توفيقا يوصل إلى الإسعاد برضاك توصيلا وعونا على أمور الإمارة التى من حملها فقد حمل عبئا ثقيلا . فقد توكلنا عليك والتجأنا إليك وكفى بالله وكيلا . أما بعد فان هذا الأمر الذى قلدنا الله منه ما قلده وأسنده إلينا من أمور خلقه بهذا القطر فيما أسنده ألزمنا فيه حقوقا واجبه وفروضا لازمة راتبة لا تستطلع إلا بأمانة التى عليها الاعتماد ، ولولاها فمن يقوم بحق الله وحق العباد . فمحضنا النصيحة الله فى عباده ، وأرضه وبلاده ، والأمل أن لا ندى فيهم بحول الله

ظلما ، ولا هضما ، ولا تحرم لهم فى إقامة حقوقهم نضما . وأن ينصرف عن هذا القصد بعمله ونيته من يعلم أن الله لا يظلم مثقال ذرة لا يحب الظالمين فى بريته فقد قال لنبيه المعصوم الأواب . يادارد إنا جعلناك خليفة فى الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب . والله يرى أنى آثرت فى قبول هذا الأمر على خطره مصلحة الوطن على ذاتى وعمرت بخدمته الفكرية والبدنية غالب أرقائه وقدمت من التضحيات فى الجهات ما علم خبره وظهر بعون الله أثره . فانتشرت الآمال وتشوقت النفوس إلى ثمرات الأعمال . وانقبضت عن التعدى أيدى العمال . واستقصاء المصالح يقتضى تفريح إجمال . ومن رامها جملة فقد عرضها بسبب التعذر للاهمال . ورأينا غالب أهل القطر لم تحصل لهم الأمنية . بإجراء ما عقدنا عليه النية وجرت عادة الله تعالى أن لا يقع من نوع الإنسان - إلا إذا علم أن براءته هى الأمن له والأمان وتحقق أن سياج العدل يرفع عنه خوف العدوان وأن لا وصول لهتك ستر من حرماته إلا بقوة الدليل ووضوح البرهان ولا يكفى لتحقيقه الواحد والاثنان فاذا رأى الجانى تعدد الأنظار غلط إن كان منصفا حرسه وقال : ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه . وقد رأينا سلطنة الإسلام والدول العظام الذين على سياستهم الدنيوية أعمال الإعلام فى النقض والإبرام يؤكدون الأمان من أنفسهم للرعية ويرونه من الحقوق للرعية وهو أمر يستحسنه العقل والطبع وإذا اعتبرت مصلحته فهو مما يشهد باعتباره الشرع لأن الشريعة جاءت لإخراج المكلف عن داعية الهوى ومن التزم العدل وأقسم عليه فهو أقرب للتقوى وبالأمن تطمئن القلوب وتقوى وقبل هذا كانت علماء الملة الأركان وبعض الأعيان فعزمنا على ترتيب مجالس ذات أركان للنظر فى

أحوال الجنايات من نوع الإنسان والمتاجر التي بها ثروة البلدان وشرعنا في فصوله السياسية بما لا يصادم إن شاء الله القواعد الشرعية هذا وأحكام مجلس الشريعة أعزها الله جارية مطاعة . والله يديم العمل بها إلى قيام الساعة . وهذا القانون السياسي يستدعي زمنا لتحرير ترتيبه وتدوينه وتهذيبه وأرجو الله الذي ينظر إلى قلوبنا أن تستقيم به أحوال الرئاسة ولا يخالفه بعد ما ورد عن السلف الصالح من اعتبار السياسة . وأنا العبد الفقير نعجل لمرضاة ربي بما تطمئن إليه النفوس وتكون منزلته في النفس منزلة المشاهد المحسوس وتأسيسه على قواعد .

الفصل ١ ـ تأكيد الأمان لسائر رعيتنا وسكان إيالتنا على اختلاف الأديان والألسنة والألوان في أبدانهم المكرمة وأموالهم المحرمة وأعراضهم المحرمة إلا بحق يوجبه نظر المجلس بالمشورة ويرفعه إلينا ولنا النظر في الإمضاء والتخفيف ما أمكن أو الإذن باعادة النظر (١) .

الفصل ٢ ـ تساوي الناس في أصل قانون الأداء المرتب أو ما يترتب وإن اختلف باختلاف السكنى بحيث لا يسقط القانون عن العظيم لعظمته ولا يحط عن الحقير لحقارته ويأتي بيانه موضحا .

الفصل ٣ ـ التسوية بين المسلم وغيره من سكان الإيالة في استحقاق الإنصاف لأن استحقاقه لذلك بوصف الإنسانية لا بغيره من الأوصاف والعدل في الأرض هو الميزان المستوي يؤخذ به للمحق من المبطل وللضعيف من القوي .

---

(١) حق الحكم وإعادة النظر في القضايا أحيلت بمقتضى النظم العصرية على محاكم المجالس العدلية التي تحكم اليوم طبق القوانين المسطرة نيابة عن سمو مولانا الباي لعظم كما سيأتي في بابه أما مسألة التخفيف فقد شكلت لها لجنة تحرر لائحة معروض سامي يعرض على الطابع السعيد كما يشار له في إبانه.

الفصل ٨ ـ إن سائر رعيتنا من المسلمين وغيرهم لهم المساواة فى الأمور العرفية والقوانين الحكمية لا تفضل لأحدهم على الآخر فى ذلك .

الفصل ٩ ـ تعريج المتجر لاختصاص لاحد به بل يكون مباحا لكل أحد ولا تاجر الدولة بتجارة ولا تمنع غيرها منها وتكون العناية بإدامة عموم المتجر ومنع أسباب تعطيله .

الفصل ١٠ ـ إن الوافدين على إيالتنا لهم أن يعترفوا بسائر الصنايع والخدم بشرط أن يتبعوا القوانين المرتبة والتى يمكن أن تترتب مثل سايرأهل البلاد لا فضل لأحدهم على الآخر بعد انفصالنا مع دولهم فى كيفية دخولهم تحت ذلك كما يأتى بيانه .

الفصل ١١ ـ أن الواردين على ايالتنا من سايرأتباع الدول لهم أن يشتروا سايرما يملكو من الدور والاجنة الأرضين مثل سايرأهل البلاد بشرط أن يتبعوا القوانين المرتبه والتى تترتب من غير امتناع ولا فرق فى أدنى شىء من قوانين البلاد وتبين بعد هذا كيفية السكنى بحيث أن المالك يكون عالما بذلك داخلا على اعتباره بعد الاتفاق مع أحبابنا الدولة فعلى عهد الله وميثاقه أن نجرى هذه الأصول التى سطرناها على نحو ما بيناها ووراها البيان لمعناها واشهد الله وهذا الجمع العظيم المرموق بعين التعظيم فى نفسى ومن يكون بعدى أن لا يتم له أمر إلا بالتبين على هذا الأمان الذى بذلت فيه جهدى وجعلت فيه سائر الحاضرين من نواب الدول العظام وأعيان رعيتنا شهداء على عهدى والله يعلم أن هذا القصد الذى أظهرته وجمعت له هؤلاء الاعيان وشهرته هو ما أودعه الله فى نيتى وإجراء أصوله وفروعه فوراً .

أعظم أمنيتى والمرء مطلوب بجهده ومن عاهد الله لزمه الوفاء بعهده والحق

هو العروة الوثقى والآخرة خير وأبقى واستحلف من حول من هؤلاء الثقات والحالات الكافات أن يكرنوا معي في إجراء هذه المصلحة يدا واحدة بقلوب سليمة متعاضدة وأقول لهم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا إن الله يعلم ما تفعلون . اللهم من أعاننا على مصالح عبادك فكن له معينا وأورده من توفيقك عذبا مهنيا اللهم اجعل لنا من عنايتك وإعانتك مدداً وهب لنا من لدنك رحمة وهيء لنا من أمرنا رشدا منك الإعانة على ما ولبت والهدى من هديت والخير كله فيما قضيت هذه مقدمة انجبتها الاستشارة وزآها العبد الفقير ناجية ناجحة اللهم بيركة القرءان وأسرار الفاتحة والسلام من الفقير إلى ربه تعالى عبده البشير محمد باشا باي صاحب المملكة التونسية .

المرجع : عبد العزيز الشناوي، جلال يحي، **وثائق ونصوص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**،ط2، دار المعارف، 1969، ص ص 19-24.

الملحق رقم (02) : المعاهدة الفرنسية المغربية 1863م

تسوية مغربية فرنسية محلية
تتعلق بالحماية القنصلية

الحمد لله وحده

في 19 غشت عام 1863 الموافق 3 ربيع الأول عام 1280

تقييد في الحمايـــة التي يجب أن يسير عليهـــا
نواب الفرنصيص الذين هم في إيالـــة المغرب

الحماية تكون للشخص المعين لها في وقت تعلقه بالخدمة .

وهذه الحماية لاتشمل اقارب الشخص المحمي وتابعه ، وانما تقدر ان تشمل حريمه واولاده الساكنين معه في منزل واحد ، ويقدر أن تبقى لبعض الأشخاص مدة عمره كله ، فاذا مات انقطعت ولا تورث ، ما عدا دار موسى بن سمول المكنى بريروا التي هي موروثة عندهم أبـا عن جـد تـولدت منها سماسرة وتراجمة في نيابة طنجة .

الحماية تنقسم الى قسمين

القسم الأول اولاد البلد الذيـن يخدمـون في دار الباشدور وديـار القونصوات نوابه مثل الكتاب والمخازنية والمتعلمين وشبههم

والقسم الثاني السماسرة المستخدمين عند التجار الفرنصويين في امور تجارتهم ، هؤلاء التجار المشار اليهم لا يسمّى احد منهم تاجراً إلا الذي يكون يتّجر تجارة كبيرة ، وتكون تجارته بالداخل والخارج في المرسى سواء كانت تلك التجارة له أو كان نائبا فيها عن غيره .

عدد السماسرة الذين يكونون في الحماية لا يزيد عن اثنين في كل دار متجر ، نعم الدار التي تكون لها دار اخرى في مرسى اخرى فيكون لها في كل دار سمساران محميان .

حماية دولة فرنسة لا تشمل اولاد البلد المستخدمين في البادية في مثل امور الحراثة والفلاحة ورعي الغنم وشبه ذلك .

ولكن باعتبار ما هو جارٍ الآن ، وذلك بالاتفاق مع حكام مراكش ، الحماية لهؤلاء المذكورين تكون جارية لهم مدة شهرين اولهما فاتح شتنبر الموالي لتاريخه

ومعروف ان هؤلاء المستخدمين في البادية مع الفرنصيص حين تجب مطالبتهم بالاحكام فيعلم عاملهم نائبَ الفرنصيص ليامر صاحبَ الغنم او الحرث بتوجيه مَن يقف على متاعه لئلا يبقى للضياع .

زمام مَن هو في حماية الفرنصيص يعطيه نائبهم لعامل البلد التي هو فيها ، وإذا حدث تبديل او تغيير في بعض الاشخاص المحميين فيعلمه بذلك .

كل من هو في الحماية تكون بيده بطاقة مذكور فيها اسمه وتعيين الخدمة التي هو بها ، وتكون هذه البطاقة مكتوبة بالعربي وبالفرنصيص .

وهذه البطاقة لايعطيها الا الباشدور المقيم بطنجة .

المرجع : عبد الوهاب بن المنصور، **مشكلة الحماية القنصلية**، المرجع السابق، ص ص 182-183

ببليوغرافيا

أولا: المصادر

أ – باللغة العربية:

1. إبن زيدان عبد الرحمان، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، ج3، مطابع إيديال، الدار البيضاء،1990.
2. إبن زيدان عبد الرحمان، **العلاقات السياسية للدولة العلوية**، ط1، المطبعة المكلية، الرباط،1999.
3. أبي الضياف أحمد، **إتحاف اهل الزمان في أخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، تح: محمد شمام، ج1، (د.ط)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1963م.
4. _____، **إتحاف الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ج2، ط2، الدار التونسية للنشر، تونس،1977.
5. بن العلوي زين العابدين، **المغرب الأقصى من عهد الحسن الأول الى الحسن الثاني**، ج1، المطبعة الوراقية، الرباط، 2008.
6. ثامر لحبيب، **هذه تونس**، مطبعة المغرب العربي، (د.ط)، (د.ت).
7. جان غايج، ثورة علي بن غذاهم1864م، تر: لجنة من كتاب الدولة للشؤون الثقافية، الدار التونسية للنشر، تونس
8. جوليان شارل أندري، **تاريخ إفريقيا الشمالية**، تع: محمد مزالي، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت،2011.
9. روسو ألفرنسو، **الحوليات التونسية من الفتح العربي حتى إحتلال فرنسا للجزائر**، تر: الوافي محمد عبد الكريم، ط1 منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا،1992م.
10. عبد القادر الجزائري بن محمد، **تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر**، تع، داوود بخاري، رابح قادري، ج1، (د.ط)، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
11. الفاسي علال، **الحركات الإستقلالية في المغرب العربي**، ط2، دار الطباعة المغربية، تطوان، (د.ت).

12. المشرفي محمد بن محمد بن مصطفى، **الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية**، تح: إدريس بوهليلة، ج1، ط1، منشورات وزراة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية،1995.

13. الناصري أحمد أبو العباس ، **الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى**، تح، تع، جعفر الناصري، ج9، (د.ط)، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، 1997.

ب – باللغة الأجنبية :

1. Daumas: **Crrepances du capitane daumes cansul à mascara (1837-1839)**, chez marlin, alger.
2. Miegle jeah-louis, **Une Mission Français a Marrakech en (1882)**, S.L, 1968.

ثانيا: المراجع:

أ – باللغة العربية:

1. أرجمنت كوران، **السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر**، تر: عبد الجليل التميمي، (د.ط)، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1970.
2. أبو شعراء مصطفى، **الإستيطان والحماية بالمغرب (1894–1865)**، ج2، ط5، المطبعة الملكية، الرباط، 1991.
3. أعميراوي أحميده، **علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي**، (د.ط)، دار البعث، قسنطينة، 2002.
4. الإمام رشاد، **التفكير الإصلاحي في تونس في القرن التاسع عشر إلى صدور قانون الأمان**، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، 2010.
5. أمجان فريدون ، **سليمان القانوني سلطان البرين والبحر**، تر: جمال فاروق، أحمد كمال، ط2، دار النيل، مصر،2010.
6. أمطاط محمد ، **الجزائريون في المغرب (1830–1962) مساهمة في تاريخ المغرب العربي**، تق: محمد كنيب، ط1، دار ابي رقراق للطباعة والنشر، الرباط،2008.

7. بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1989)**، ج1، (د.ط)، دار الخليل، الجلفة، 2013.

8. بن منصور عبد الوهاب، **مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها الى مؤتمر مدريد 1880**م، ط3، المطبعة الملكية، الرباط، 1985.

9. بوعزبز يحي، **علاقات الجزائر الخارجية وممالك أوروبا (1500–1830)**، (د.ط)، دار البصائر للنشر والتوزيع، (د.ط) ،2009.

10. التازي عبد الهادي، **التاريخ الدبلوماسي للمغرب (من إقدم العصور إلى اليوم)**، ط3، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، مصر، 1988.

11. جلال يحي وآخرون، **مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية**، (د.ط)، دار المعارف، القاهرة، 1982.

12. الجمل شوقي عطاالله، **المغرب الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)**، ط1، مكتبة انجلو المصرية، القاهرة، 1977.

13. حركات إبراهيم، **المغرب عبر التاريخ**، ج3، ط1، دار الرشيد الحديثة، الدار البيضاء،1985.

14. الخديمي علال، **التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب**، ط2، إفريقيا الشق الأوسط، الدار البيضاء،1994.

15. خير فارس محمد، **تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب**، ط1، دار الأنام، دمشق،1972.

16. الدسوقي ناهد إبراهيم، **دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، مصر، 2011.

17. الزبيري العربي ، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري قبل الاحتلال (1830–1872)**، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

18. زروال محم، **العلاقات الجزائرية الفرنسية 1797– 1830**، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،2009. محمد مرزوقي، **معارك وابطال صراع مع الحماية**، ج2، (د.ط)، دار الكتب الشرقية، تونس، 1973.

19. شافو رضوان، **جوانب من السياسة الاستعمارية بالصحراء الجزائرية، (من خلال تقارير السلطة الفرنسية والوثائق الارشيفية)**، ط1، دار قانة للنشر والتوزيع، باتنة، 2014.

20. شاكر محمود، **التاريخ الإسلامي المعاصر لبلاد المغرب**، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996.

21. الشريف محمد الهادي، **تاريخ تونس من عصور ماقبل التاريخ الى الإستقلال**، تع: محمد الشاوش ومحمد عجينة، دار شراش للنشر، تونس ،1993.

22. الشهابي حسن ، **الملابسات الدولية وقضية الوحدة المغربية من خلال التاريخ**، العدد الخامس، وزراة شؤون موريطانيا، 1968.

23. شويتام ارزقي، **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (1519–1830)**، ط1 دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009.

24. _____، **نهاية الحكم العثماني في الجزائروعوامل إنهياره (1800–1830)**، (د.ط)، دار الكتاب العربي، الجزائر، .

25. صبحي حسن، **التنافس الأوروبي في المغرب (1884–1904)**، ط1، دار المعارف، مصر، 1965.

26. عبد الصاحب خيرية، **الفكر القومي في المغرب**، ط3، دار الرشيد، بغداد، 1983.

27. العقاد صلاح، **المغرب العربي دراسة في تاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر– تونس – المغرب الأقصى)**، ط6، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1980.

28. عياش جرمان، **دراسات في تاريخ المغرب**، ط4، المملكة المغربية للناشرين، الدار البيضاء، 1986.

29. غانيج جان، **أصول الحماية الفرنسية على تونس (1861–1881)**، تر: عادل بن يوسف ومحمد محسن البواب، ط 2، دار الأصالة، تونس، المنستير، 2009.

30. _____، **ثورة علي بن غذاهم1864م**، تر: لجنة من كتاب الدولة للشؤون الثقافية، الدار التونسية للنشر، تونس، .

31. غرايبية عبد الكريم محمود، **دراسات في تاريخ إفريقيا العربية (1918–1958)**،(د.ط)، جامعة دمشق،.

32. غلاب عبد الكريم، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي (عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر)**، ج3، ط5، دار الغرب الإسلامي، بيروت..،2001.

33. فارس محمد خير، **المسألة المغربية (1900–1912)**، ط2، دار الشرق، بيروت، 1980.

34. قاسمي لمياء ، مرجي أسامة يالتر، **السياسة العثمانية تجاه الاحتلال للجزائر**، موسوعة شريطوة العيد بن الشيخ، الجزائر، (د، ت).

35. قداش محفوظ، **جزائر الجزائريين (تاريخ الجزائر 1830– 1954م)**، تر: محمد المعراجي، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، رويبة 2008.

36. قنان جمال ، **العلاقات الفرنسية الجزائرية (1790–1830)**، (د.ط)، منشورات متحف المجاهد، الجزائر ،2005.

37. _____، **معاهدات الجزائرية مع فرنسا (1916– 1830)**، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 196.

38. لاندور روم، **أزمة المغرب الأقصى**، تر: إسماعيل علي، حسن الحوت، ج1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1961.

39. لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديثة**، ط1، دار الفارابي، بيروت، 1958.

40. محجوبي علي، **العالم العربي الحديث والمعاصر " تخلف الاستعمار ومقاومته"**، دار محمد علي للنشر، تونس، 2009.

41. محجوبي علي، **إنتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، ط1، دار سراس للنشر، تونس 1986.

42. محروس حلمي إسماعيل، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر(من الكشوفات الجغرافية الى قيام منظمة الوحدة الافريقية)**، ج1،ط1،شباب الجامعة الإسكندرية،2004.

43. محمد الأمين محمد، محمد علي الرحماني، **المفيد في تاريخ المغرب**، دار الكتاب، الدار البيضاء،2005.

44. مسعودي أحمد، **الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها (1830– 1972م)**، (د.ط)، دار الخليل، الجلفة، 2013.

45. معيريش محمد العربي، **المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول (1873– 1894)**، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989.

46. مياسي إبراهيم، **توسع الإستعمار الفرنسي**، ط2، منشورات متحف المجاهد، 1996.

47. هلايلي حنيفي، **أوراق في تاريخ الجزائرفي العهد العثماني**، ط، دار الهدى، الجزائر، 2008.

48. ياسين إبراهيم، **موقف المغرب من الحملة الفرنسية على الجزائر (1830– 1847)**، (د.ط)، جامعة محمد الخامسر الرباط، المغرب،1947.

49. ياغي إسماعيل أحمد، محمود شاكر، **تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر**، الجزء الثاني قارة إفريقيا، ط3، دار المريخ، المملكة السعودية، 1992.
50. يحي جلال، **مدخل الى العالم العربي الحديث**، ط1، دار المعارف، مصر، (د.ت).
51. يونان لبيب رزق، **العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام 1900**، ط3، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1981.

ثالثا: الدوريات والمجلات:

1. بوساليم صالح ، "**دور التجربة الإصلاحية التونسية في التغلغل الفرنسي والمواقف الدولية من فرض الحماية (1881)**"، مجلة الدراسات التاريخية، المجلد 05، العدد01، جامعة غرداية، الجزائر، 2021.
2. بوعزير يحي، "**دور تونس في دعم حركات التحرير الجزائرية وموقف الجزائريين من احتلالها غام 1881م**"، مجلة الثقافة، العدد،70، الجزائر، 1982.
3. عصفور محمد سليمان، "**الحماية الفرنسية على تونس عام 1881م والموقف الأوروبي والعثماني منها**"،مجلة دايالي، العدد 56، 2012.
4. العيد فارس، "**طبيعة علاقات الجزائر مع المغرب الأقصى وتونس (1830-1847)**"، مجلة العصور الجديدة، العدد 19-20، جامعة الشلف، الجزائر،2015.
5. محمدي رزيقة، "**جوانب من العلاقات التونسية الأوروبية في عهد حمود باشا (1782-1814)**"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد3، العدد5، جامعة الجزائر2، 2015.

رابعا: الموسوعات والقواميس:

1. الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1992.
2. _____، **الموسوعة السياسية**، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994.

خامسا: الرسائل الجامعية:

1. شابي نعيمة، **العلاقات الجزائرية التونسية من خلال كتاب إتحاف أهل الزمان لابي الضياف (1782-1872)** , أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،قسم التاريخ،جامعة الوادي، الجزائر، (2013-2014) .
2. قدادرة شايب ، **الحزب الدستوري الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954(دراسة مقارنة)**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006،2007.
3. ناهي أسماء، بلال أمينة، **الإمتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1800-1830م**، أطروحة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس ميليانة،2016/2015م.
4. خريف مبروك، **العلاقات التونسية الفرنسية خلال القرن السابع عشر(1605-1705) ، سياسيا وتجاريا**،مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ،جامعة غرداية،2011-2012م.
5. صحراوي نورالدين، **النفوذالأوروبي(الفرنسي،الإنجليزي،الإيطالي 1857-1881)**،ماجيستير في تاريخ المعاصر،قسم التاريخ،كلية العلوم الإنسانيةوالإجتماعية، جامعةالجزائر2، .
6. عطية محمد، **الصراع بين الإيالتين الجزائرية والتونسية من خلال المصادر المحلية الجزائرية والتونسية 1587-1830**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2014-2015.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات		الصفحة
البسملة		
الإهداء1		
الإهداء2		
الشكر والتقدير		
المختصرات		
مقدمة		أ-ر
الفصل الأول: العلاقات الفرنسية مع تونس والمغرب بعد إحتلال الجزائر 1830م		8-23
أولا: الموقف التونسي من إحتلال فرنسا للجزائر		9
ثانيا: الموقف المغربي من إحتلال فرنسا للجزائر		12
ثالثا: ملامح التقارب الفرنسي المغاربي		15
الفصل الثاني : القناصل الأوروبيون وفرض الحماية على تونس من خلال (مؤتمر برلين الأول 1878م)		24-33
أولا: قنصل فرنسا		25
ثانيا : قنصل إنجلترا		28
ثالثا : قنصل إيطاليا وألمانيا		33
الفصل الثالث: القناصل الأوروبيون وفرض الحماية على المغرب الأقصى من خلال (مؤتمر مدريد1880م)		34-45
أولا: قنصل فرنسا		35
ثانيا: قنصل إنجلترا		38
ثالثا: قناصل ألمانيا وإسبانيا		40
الخاتمة		46-49
الملاحق		50-57
ببليوغرافيا		58-65

فهرس المحتويات		68-66
ملخص المذكرة باللغة العربية		70
ملخص المذكرة باللغة الأجنبية		71

الملخص

الملخص :

تتناول هذه الدراسة موضوعنا هاما يتمثل في دور القناصل في العلاقات الاوروبية المغاربية: انموذجا تونس والمغرب (1912/1881)،بحيث صارت تونس محط انظار واطماع دول أوروبا الغربية الاستعمارية خاصة بعد الثورة الصناعية وتطورها ومانتج عنها من البحث عن المواد الخام والأولية والأسواق حيث أدى ذلك الى ظهور وتطور الظاهرة الاستعمارية فازداد التنافس الاستعماري عليها خاصة منذ النصف الثاني من القرن 19 وتجسد ذلك في الامتيازات والمعاهدات للاستحواذ على هذه الرقعة الجغرافية ،لتشتعل نار التنافس من جديد بين فرنسا وانجلترا وايطاليا لمحاولة الظفر بها كليا لصالح كل دولة من هاته الدول.

يعتبر المغرب الاقصى مجالا خصبا لتنافس الدول الاوروبية ،التي كانت تبحث عن اسواق لترويج تجارتها ،والحصول على المستعمرات وبحكم الموقع الجغرافي المتميز للمغرب وانفتاحه على البحر الابيض المتوسط من جهة وعلى المحيط الاطلسي من جهة اخرى ،وباعتباره بوابة إفريقيا من الناحية الشمالية الغربية فإن أية ممارسة للتجارة في هذا البلد من قبل دولة أوروبية ،يعني ممارسة لنفوذها السياسي ايضا وتعزيز لموقعها ضمن منظومة التنافس الاستعماري انذاك ،مما يبرز جليا التداخل الموجود بين الجانبين الاقتصادي والسياسي ،وعليه غدا المغرب هدفا لأطماع الدول الاوروبية الاستعمارية ،ومرمى لتحقيق توسهاتها في الشمال الافريقي.

الكلمات المفتاحية: القناصل _ المغرب _ تونس _المؤتمرات الأوروبية_مؤتمر برلين الأول1878م_ مؤتمر مدريد1880 _ التنافس الاستعماري_ الاطماع الاستعمارية_ الحماية القنصلية.

Summary:

We treat in this study an important topic about consuls and their European Maghreb Relations for example: Tunisia and morocco (1912/1881) tunisia became under The focus of attention of eastern European countries especially after the "The Industrial Revolution" in seek and search for raw materials and that was the major reason for colonial phenomenon to be more popular back then especially after the 1850s and that embodied in treaties and concessions just to to possess certain areas which made the competition between france,england and italy more hearty

Back then europian countries used morocco to promote their Business and they chose this area precisely for it's important sea routesAnd that was the reason most europian countries invaded north african countries just to settle and take their fortunes.

Keys words : Consuls_ Tunisia – Morocco_ European conferences_ The Berlin Conference of 1878 - the Madrid Conference of 1880_ colonial competiton_ Consular protection_the colonial ambitions.